الفوائد العجيبة

في

إعراب الكلمات الغريبة

لابن عابدين المتوفى سنة ١٢٥٢هـ.

تحقيق

الدكتور حاتم صالح الضامن

دار الرائد العربي

بيروت . لبنان

الفوائد العجيبة
في
إعراب الكلمات الغريبة

الفوائد العجيبة
في
إعراب الكلمات الغريبة

لابن عابدين المتوفى سنة ١٢٥٢هـ.

تحقيق

الدكتور حاتم صالح الضامن

دار الرائد العربي
بيروت - لبنان

دار الرائد العربي

الطبعة الأولى
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

دار «الرائد العربي» - بيروت - لبنان
ص.ب. : ٦٥٨٥ - تلكس : ٤٣٤٩٩ LE رائد

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

قبل عشر سنوات نشرت رسالة (المسائل السفرية) لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ، وقد عرَض فيها لعبارات مشهورة في عرف الناس، لكنّها مشكلة كثر الخلاف فيها، وهي اعراب (فضلاً) و(لغةً) و(خلافاً) و(أيضاً) و(هلم جرّا) وتوجيه النصب فيها.

ولهذه الرسالة أثر كبير في رسالة ابن عابدين التي ننشرها محققة تحقيقاً علمياً إذ ضمّ ابن عابدين هذه الرسالة الى (الفوائد العجيبة في اعراب الكلمات الغريبة).

ورغبة في اطلاع العلماء والحريصين على سلامة اللغة العربية على هذه العبارات والتراكيب المشكلة فقد رأينا نشرها ووضعها نصب أعينهم.

والحمدُ لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أنْ هدانا الله، وما توفيقي إلّا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

المؤلف

محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز المشهور بابن عابدين الدمشقي الحنفي.

ولد سنة ١١٩٨ هـ بدمشق، ونشأ بها وقرأ القرآن الكريم فأتمّ حفظه على الشيخ سعيد الحموي شيخ القراء بها، وقرأ عليه أيضاً الشاطبية وطرفاً من النحو والصرف وفقه الإمام الشافعي إذ كان شافعي المذهب وقتئذٍ.

ثمّ لزم الشيخ شاكر العقاد فقرأ عليه الفرائض والأصول والحساب والحديث والتفسير والتصوف وعلم المعقول والفقه، وتحوّل على يديه الى مذهب الإمام أبي حنيفة.

وقضى ابن عابدين حياته في التأليف والتعليم، وتوفي في الحادي والعشرين من ربيع الثاني سنة اثنتين وخمسين ومئتين وألف عن أربع وخمسين سنة *.

(*) ــ ينظر عن حياته وآثاره:

ــ ايضاح المكنون: للبغدادي ٧/١، ١٨، ٢٥، ٢٨، ١٠٠، ١١٤، ٢٢٩....
١٢/٢، ٥١، ١١٣، ١١٥، ١١٨، ١٣٨، ١٤١....

ــ هدية العارفين: للبغدادي ٣٦٧/٢.

ــ معجم المطبوعات: لسركيس ١٥٠ــ١٥٤.

ــ روض البشر: لجميل الشطي ٢٢٠ــ٢٢٣.

ــ أعيان القرن الثالث عشر: لخليل مردم ٣٦ــ٣٩.

ــ الأعلام: للزركلي ٢٦٧/٦.

ــ معجم المؤلفين: لكحالة ٧٧/٩.

ولابن عابدين مؤلفات كثيرة، منها:

ــ حاشية ابن عابدين (ردّ المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار)، وقد أكمل هذه الحاشية ابنه علاء الدين في: (قرة عيون الأخبار لتكملة ردّ المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار).

ــ حاشية على تفسير البيضاوي.

ــ حاشية على المطول.

ــ حاشية نسمات الأسحار على شرح إفاضة الأنوار على متن أصول المنار.

ــ ذيل تاريخ المرادي المسمى (سلك الدرر).

ــ العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية.

ــ عقود اللآلي في الأسانيد العوالي.

ــ مجموعة رسائل ابن عابدين وهي اثنتان وثلاثون رسالة.

* * *

الرسالة

موضوعها:

ذكر ابن عابدين في هذه الرسالة عبارات وتراكيب مشهورة في عرف الناس، ولكنها مشكلة كثر الخلاف فيها.

وكان ابن هشام الأنصاري قد سبق ابن عابدين في كتابه الموسوم بـ (المسائل السنرية) ففصّل القول في خمسة من هذه التراكيب المشكلة وأضاف اليها تراكيب أخرى في كتابه (مغني اللبيب).

وقد حذا ابن عابدين حذو ابن هشام فضم ما جاء في (المسائل السفرية) و(مغني اللبيب) الى رسالته مشيراً اليهما وأضاف تراكيب أخرى وقف عليها في المصادر التي اعتمد عليها في هذه الرسالة فبلغت هذه التراكيب عنده خمسة وعشرين تركيباً متداولة الى يومنا هذا بين العلماء.

* * *

التراكيب التي ذكرها ابن عابدين:

١) هَلُمَّ جَرًّا.
٢) ومِنْ ثَمَّ.
٣) أيضاً.

٤) اللهُمّ إلّا أنْ يكونَ كذا.
٥) لا بُدَّ من كذا.
٦) كذا لُغَةً واصطلاحاً.
٧) هو أكثر من أنْ يُحصى، زيد أعقل من أنْ يكذب.
٨) سواءٌ كانَ كذا أمْ كذا.
٩) على أنّا نقولُ.
١٠) كلّ فَرْدٍ فَرْدٍ.
١١) ولا سيما كذا.
١٢) فَقَطْ.
١٣) كائناً ما كان.
١٤) بعد اللَّتَيّا والَّتي.
١٥) أوّلاً وبالذات.
١٦) وهذا الشيء لا محالة كذا.
١٧) لا أَفعلُهُ البَتَّةَ.
١٨) فَضْلاً.
١٩) وهذا بخلاف كذا، بخلاف ما لو كان كذا.
٢٠) هو كـ (لاشيء)، ووجوده كـ (لاوجود).
٢١) وليس هذا كما زعمه فلان صواباً.
٢٢) قالوا عن آخرهم.
٢٣) وناهيك بكذا.
٢٤) يجوز كذا خلافاً لفُلانٍ.
٢٥) كان كذا عام كذا.

* * *

المصادر التي اعتمد عليها:

رجع ابن عابدين في رسالته هذه الى كثير من المصنفات بلْهٌ المصنفات التي اعتمد عليها ابن هشام الانصاري في (المسائل السفرية) ولم نشر إليها هنا.

ونذكر هنا ثبتاً بهذه المصادر مرتبة ترتيباً زمنياً:

— النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ).
— شرح مقامات الحريري: للمطرزي (ت ٦١٠ هـ).
— الأمالي النحوية: لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ).
— كتاب ابن الحاجب الفقهي (منتهى السول والأمل): لابن الحاجب أيضاً.
— الألفية في النحو: لابن مالك الطائي (ت ٦٧٢ هـ).
— لباب الإعراب: للاسفراييني (ت ٦٨٤ هـ).
— شرح الكافية: للرضي الاستراباذي (ت ٦٨٨ هـ).
— التلخيص في علوم البلاغة: للقزويني (ت ٧٣٩ هـ).
— فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: للطيبي (ت ٧٤٣ هـ).
— التوضيح في حل غوامض التنقيح: لصدر الشريعة (ت ٧٤٧ هـ).
— المسائل السفرية: لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ).
— شرح الكرماني على صحيح البخاري: للكِرماني (ت ٧٨٦ هـ).
— المطوّل: للتفتازاني (ت ٧٩١ هـ).
— شرح تلخيص الجامع الكبير: للبلياري (ت ٨١٠ هـ).
— القاموس المحيط: للفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ).
— شرح التسهيل (تعليق الفرائد): للدماميني (ت ٨٢٧ هـ).
— شرح الدماميني على المغني (تحفة الغريب): للدماميني أيضاً.
— فتح الباري بشرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ).

ـ عمدة القاري في شرح صحيح البخاري: لبدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ).

ـ بيان المفتاح: للسيد الشريف الجرجاني (ت ٨٦١ هـ).

ـ حاشية السيد الشريف على الكشاف: له أيضاً.

ـ شرح جمع الجوامع: لجلال الدين المحلي (ت ٨٦٤ هـ).

ـ حاشية الفناري على المطول: لحسن جلبي الفناري أو الفنري (ت ٨٨٦ هـ).

ـ التصريح بمضمون التوضيح: لخالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ).

ـ شرح قطر الندى (مجيب الندا): للفاكهي (ت ٩٧٢ هـ).

ـ حواشي الأزهرية: للشنواني (ت ١٠١٩ هـ).

ـ حاشية السيالكوتي على المطوّل: للسيالكوتي الهندي (ت ١٠٦٧ هـ).

* * *

مخطوطات الرسالة:

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على النسخ الآتية:

أولاً ـ نسخة مكتبة الأوقاف العامة (٥٣٤٥/٢ محاميع):

وهي نسخة جيدة كتبت سنة ست وسبعين ومئتين بعد الألف، وتقع في أربع وعشرين صفحة، في كل صفحة ثلاثة وعشرون سطراً. وقد جعلتها أصلاً لأنّها أقرب النسخ الى سنة وفاة المؤلف إذ كتبت بعد أربع وعشرين سنة من وفاته. ولا بد من الاشارة الى أن في الرسالة رموزاً هي: س = سيبويه، ح = حينئذ، ظ = ظاهر، اهـ = انتهى.

ثانياً ـ نسخة مكتبة الأوقاف العامة (٣٤٨٩٦):

وهي نسخة جيدة تقع في عشر أوراق، في كل صفحة خمسة وعشرون

سطراً، سقطت منها الورقة قبل الاخيرة، وهي غير مؤرخة، عليها اسم السيد نعمان ثابت الآلوسي وختم المكتبة النعمانية بالمدرسة المرجانية، وقد رمزنا لها بالحرف (ٱ).

ثالثاً ــ نسخة مكتبة الأوقاف العامة (٦/٢٩):

وهي نسخة تامة جيدة غير مؤرخة، تقع في ثماني ورقات، في كل صفحة واحد وثلاثون سطراً، وقد رمزنا لها بالحرف (ب).

رابعاً ــ نسخة مطبوعة في (مجموعة رسائل ابن عابدين):

وهي الرسالة الحادية والثلاثون، وتقع في الصفحات ٣٣٠ــ٣٤٦ من الجزء الثاني.

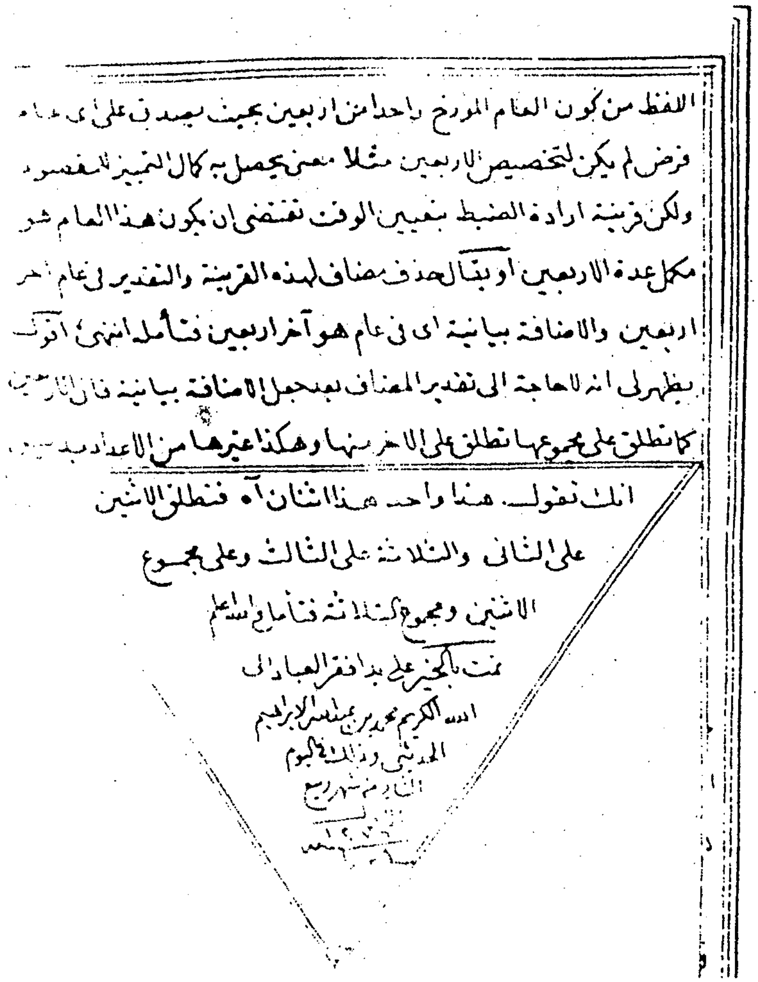
وفي النسخة أخطاء طباعية كثيرة ومسائل ساقطة برمتها، فضلاً عن سقوط كثير من الاسطر والعبارات، وقد أشرت الى ذلك كلّه في حواشي التحقيق. ورمزنا لها بالحرف (م).

وقد أرفقت بنشرتي هذه صوراً للصفحة الأولى وللصفحة الأخيرة من النسخ الأربع.

والحمدُ لله أولاً وآخراً، إنّه نِعْمَ المولى ونِعْمَ النصير.



الصفحة الأولى من الأصل



اللفظ من كون العام المورخ واحدا من اربعين بحيث يصدق على ای [illegible]
فرض لم يكن لتخصيص الاربعين مثلا معنى يحمل به كال التمييز المقصود
ولكن قرينة ارادة الضبط بتعيين الوقت تقتضي ان يكون هذا العام شر[illegible]
مكمل عدة الاربعين او يقال بحذف مضاف لهذه القرينة والتقدير في عام آخر
اربعين والاضافة بيانية ای في عام هو آخر اربعين فتأمل انتهى اقول
يظهر لي انه لا حاجة الى تقدير المضاف بل يجعل الاضافة بيانية فان [illegible]
كما نطلق على مجموعها نطلق على الآخر منها وهكذا غيرها من الاعداد [illegible]
الا ترى انك تقول هذا واحد هذا اثنان اه فتطلق الاثنين
على الثاني والثلاثة على الثالث وعلى مجموع
الاثنين ومجموع الثلاثة فتأمل والله اعلم
تمت بالخير على يد افقر العباد الى
الله الكريم محمد بن [illegible] الابراهيم
المدني وذلك في اليوم
[illegible]
[illegible]

الصفحة الأخيرة من الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده وآله الطاهرين وصحبه اجمعين
فيقول فقير رحمة ربه واسير وصمة ذنبه محمد امين بن عابدين قد عن لي الكلام على
بعض الفاظ شاع استعمالها بين العلماء وهي مما في اعرابها ومعناها اشكال او خفاء فاردت (ان اتكلم عليها) بما
يحل العقال ويوضح المقال وسميتها الفوائد العجيبة في اعراب الكلمات الغريبة والله تعالى
المستعان وعليه التكلان

هلم جرا

هلم بمعنى تعال
وهو مركب من هاء التنبيه ومن لم اي ضم نفسك الينا واستعمل استعمال البسيط يستوي فيه
الواحد والجمع والتذكير والتانيث عند الحجازيين كذا في القاموس وسبقه لذلك صاحب الصحاح
وتبعه الصاغاني فقالا تقول كان ذلك عام كذا وهلم جرا الى اليوم انتهى ولا يخفى عدم
جريان ما قاله في القاموس في شرح هذا وتوقف الجمال ابن هشام في كون هذا التركيب
عربيا محضا وساق وجوه توقفه في رسالة له واجاب عن ذكره في الصحاح ونحوه
وذكر ما للعلماء في اعرابه ومعناه وما يرد عليه ثم قال فلنذكر ما ظهر لنا في توجيه
الكلام بتقدير كونه عربيا فنقول هلم هذه هي القاصرة التي بمعنى ائت وتعال
الا ان فيها تجوزين احدهما انه ليس المراد بالاتيان هنا المجيء الحسي بل
الاستمرار على الشيء والمداومة عليه كما تقول امش على هذا المنوال ومنه قوله
تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا واصبروا على الهتكم المراد بالانطلاق ليس الذهاب
الحسي بل انطلاق الالسنة بالكلام ولهذا اعربوا ان تفسيرية وهي انما تاتي
بعد جملة فيها معنى القول كقوله تعالى فاوحينا اليه ان اصنع الفلك والمراد بالمشي
ليس المشي على الاقدام بل الاستمرار والدوام اي دوموا على عبادة اصنامكم واحبسوا
انفسكم على ذلك الثاني انه ليس المراد الطلب حقيقة وانما المراد الخبر وعبر عنه
بصيغة الطلب كما في قوله تعالى ولنحمل خطاياكم فليمدد له الرحمن مدا وجرا مصدر
جره يجره اذا سحبه ولكن ليس المراد الجر الحسي بل المراد التعميم كما استعمل السحب بهذا
المعنى الا ترى انه يقال هذا الحكم منسحب على كذا اي شامل له فاذا قيل كان ذلك

قال العلامة الدماميني في اول شرحه الكبير على المغني عند قوله وقد كنت في عام تسعة
واربعين وسبع مائة ما نصه كثيرا ما يقع هذا التركيب وهو مشكل وذلك لأن
المراد من قولك وقع كذا في عام اربعين هو الواقع بعد تسعة وثلاثين وتقدير
الاضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر اذ ليس فيه الا بمعنى اللام ضرورة ان المضاف
اليه ليس جنسا للمضاف ولا ظرفا له فيكون معنى نسبة العام الى الاربعين كونه جزءا
منها كما في يد زيد وهذا لا يؤدي المعنى المقصود اذ يصدق بعام ما منها سواء
كان الاخير او غيره وهو خلاف الغرض ويمكن ان يقال قرينة الحال معينة لأن
المراد الاخير وذلك لأن فائدة التاريخ ضبط الحادثة المؤرخ بتعيين زمانها
ولو كان المراد ما يعطيه ظاهر اللفظ من كون العام المؤرخ واحدا من الاربعين
بحيث يصدق على اي عام فرض لم يكن لتخصيص الاربعين مثلا معنى يحصل به
كال التمييز للمقصود [illegible] ولكن قرينة ارادة الضبط بتعيين الوقت
تقتضي ان يكون هذا العام هو مكمل عدة الاربعين او يقال حذف مضاف
لهذه القرينة والتقدير في [illegible] عام آخر اربعين والاضافة
بيانية اي في عام هو آخر اربعين فتأمله انتهى واقول
يظهر لي انه لا حاجة الى تقدير المضاف بعد جعل الاضافة بيانية
فان الاربعين كما تطلق على مجموعها يطلق على الآخر منها وهكذا غيرها
من الاعداد بدليل انك تقول هذا واحد هذا اثنان آه
فتطلق الاثنين على الثاني والثالث على الثالث
وعلى مجموع الاثنين ومجموع الثلاثة فتأمل
والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
والحمد لله رب العالمين والصلاة
والسلام على سيدنا محمد
وآله وصحبه اجمعين
امين م م م
م م م
م م

الصفحة الأخيرة من ٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده وآله الطاهرين وصحابته اجمعين
وبعد فيقول فقير رحمة ربه واسير وصمة ذنبه محمد امين بن عابدين
قد عن لي الكلام على بعض الفاظ شاع استعمالها بين العلماء وهي مما في اعرابه
او معناه اشكال او خفاء بعبارات تحل العقال وتوضح المقال وسميتها
الفوائد العجيبة في اعراب الكلمات الغريبة والله تعالى المستعان وعليه التكلان
منها قولهم هلم جرا ثم هلم بمعنى تعال وهو مركب من ها التنبيه ومن لم اي ضم نفسك
الينا واستعمله استعمال البسيط يستوي فيه الواحد والجمع والتذكير والتانيث
عند الحجازيين كذا في القاموس وسبقه اليه ذكره صاحب الصحاح وتبعه الصغاني
فقالا تقول كان عام كذا وهلم جرا الى اليوم انتهى ولا يخفى عدم جريانه على ما قاله
في القاموس في مثل هذا وتوقف الجمال ابن هشام في كون هذا التركيب عربيا محضا
وساق وجوه توقفه في رسالة له واجاب عن ذكره في الصحاح ونحوه وذكر
ما للعلماء في اعرابه ومعناه وما يرد عليه ثم قال فلنذكر ما ظهر لنا في توجيه هذا
الكلام بتقدير كونه عربيا فنقول هلم هذه هي القاصرة التي بمعنى ائت وتعال
الا ان فيها تجوزين احدهما انه ليس المراد بالاتيان هنا المجيء الحسي بل الاستمرار على
الشيء والمداومة عليه كما تقول امش على هذا المنوال ومنه قوله تعالى وانطلق الملأ
منهم ان امشوا واصبروا على آلهتكم فان المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي
بل انطلاق الالسنة بالكلام ولهذا اعربوا ان تفسيرية وهي انما تاتي بعد جملة فيها معنى
القول كقوله تعالى فاوحينا اليه ان اصنع الفلك والمراد بالمشي ليس المشي على الاقدام
بل الاستمرار والدوام اي دوموا على عبادة اصنامكم واحبسوا انفسكم على ذلك
الثاني انه ليس المراد الطلب حقيقة وانما المراد الخبر وعبر عنه بصيغة الطلب كما في قوله تعالى
ولنحمل خطاياكم فليمدد له الرحمن مدا وجرا مصدر جره يجره اذا سحبه ولكن
ليس المراد الجر الحسي بل المراد التعميم كما استعمل السحب بهذا المعنى الا ترى انه يقال
هذا الحكم منسحب على كذا اي شامل له فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكانه
قيل واستمر ذلك في بقية الاعوام استمرارا او استمر مستمرا على الحال المؤكدة وذلك
ماش في جميع الصور وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام وبهذا التاويل
ارتفع اشكال العطف فان هلم حينئذ خبر واشكال التزام افراد الضمير اذ فاعل هلم
هذه مفرد ابدا كما تقول واستمر ذلك او استمر ما ذكرته ومنها قولهم ومن ثم
وهي في الاصل موضوعة للمكان البعيد واذا وقعت في كلامهم يقولون اي ومن هنا
او من هنا اي ومن اجل ذلك كان كذا فاذا فسروها بهناك ففيه تجوز من جهة واحدة
وهي استعمالها في المكان المجازي واذا فسروها بهنا ففيه تجوزان الاول ما ذكر
الثاني كونها للقريب ولكن الجمع بين تفسيرها بهنا التي للقريب وبين قولهم اي

الصفحة الأولى من ب


ويدل على هذا العامل ان كل حكم ذكره المصنفون فيه قائلون به فكان القول
مقدر قبل كل مسئلة هذه العلة قرينة من العلة التي ذكرها لاختصاص
الظروف بالتوسع فيها وذلك انهم قالوا ان الظروف منزلة من الاشياء منزلة
انفسها لوقوعها فيها وانها لا تنفك عنها ومنها قولهم في التاريخ كان كذا عام كذا
قال العلامة الدماميني في اول شرحه الكبير على المغني عند قوله وقد كنت
في عام تسعة واربعين وسبعمائة ما نصه كثيرا ما يقع هذا التركيب وهو مشكل
وذلك ان المراد من قولك وقع كذا في عام اربعين هو الواقع بعد تسعة و
ثلاثين وتفسير الاضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر اذ ليست فيه بمعنى
اللام ضرورة ان المضاف اليه ليس جنسا للمضاف ولا ظرفا له فيكون معنى
نسبة العام الى الاربعين كونه اخيرا منها كان يد زيد وهذا لا يؤدي المعنى المقصود
اذ يصدق بعام ما منها سواء كان الاخير او غيره وهو خلاف الغرض ويمكن
ان يقال قرينة الحال معينة لان المراد الاخير وذلك لان فائدة التاريخ
ضبطه لحادثة المؤرخ بتعيين زمانها ولو كان المراد ما يعطيه ظاهر اللفظ
من كون العام المؤرخ واحدا من اربعين بحيث يصدق على اي عام فرض لم يكن
لتخصيص الاربعين بالذكر معنى يحصل به كمال التعيين المقصود ولكن قرينة ارادة
الضبط بتعيين الوقت تقتضي ان يكون هذا العام هو مكمل عدة الاربعين
او يقال حذف مضاف لهذه القرينة والتقدير في عام آخر اربعين والاضافة
بيانية اي في عام هو آخر اربعين فتأمل انتهى قولي يظهر لي انه لا حاجة الى
تقدير المضاف بعد جعل الاضافة بيانية فان الاربعين كما تطلق على
مجموعها تطلق على الاخير منها وهكذا غيرها من الاعداد وبدليل انك تقول
هذا واحد هذا ثاني الخ فتطلق الاثنين على الثاني والثلاثة على الثالث
وعلى مجموع الاثنين ومجموع الثلاثة فتأمل والله تعالى اعلم تمت بالخير

الصفحة الأخيرة من ب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده • وصلى الله على من لانبي بعده • وآله الطاهرين وصحابته اجمعين (وبعد) فيقول فقير رحمة ربه • واسير وصمة ذنبه محمد امين بن عمر عابدين قد عن لي الكلام على بعض الفاظ شاع استعمالها بين العلماء • وهي مما في اعرابه اومعناه اشكال اوخفاء • بعبارات تحل المقال • وتوضح الاقال (وسميتها الفوائد العجيبه • في اعراب الكلمات الغريبه (فاقول) والله المستعان • وعليه التكلان (منها) قولهم هلم جرا فهلم بمعنى تعال وهو مركب من هاء التنبيه ومن لم اي ضم نفسك الينا واستعمل استعمال البسيط يستوي فيه الواحد والجمع والتذكير والتأنيث عند الحجازيين كذا في القاموس وسبقه الى ذكره صاحب الصحاح وتبعه السناني فقالا تقول كان ذلك عام كذا وهلم جرا الى اليوم انتهى ولايخفى عدم جريان ماقاله في القاموس في مثل هذا وتوقف الجمال ابن هشام في كون هذا التركيب عربيا محضا وساق وجوه توقفه في رسالة له واجاب عن ذكره في الصحاح ونحوه وذكر ماللعلماء في اعرابه ومعناه ومايرد عليه ثم قال فلنذكر ماظهر لنا في توجيه هذا اللفظ بتقدير كونه عربيا فنقول هلم هذه هي القاصرة التي بمعنى أئت وتعال الان فيها تجوزين (احدهما) انه ليس المراد بالاتيان هنا المجئ الحسي بل الاستمرار على الشئ والمداومة عليه كما تقول امش على هذا الامر وسر على هذا المنوال ومنه قوله تعالى (وانطلق الملأ منهم ان امشوا واصبروا على آلهتكم) المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي بل انطلاق الالسنة بالكلام ولهذا اعربوا ان تفسيرية وهي انما تأتي بعد جملة فيها معنى القول كقوله تعالى (فاوحينا اليه ان اصنع الفلك) والمراد بالمشي ليس المشي على الاقدام بل الاستمرار والدوام اي دوموا على عبادة اصنامكم واحبسوا انفسكم على ذلك (الثاني) انه ليس المراد الطلب حقيقة وانما المراد الخبر وعبر عنه بصيغة الطلب كما في قوله تعالى (ولنحمل خطاياكم فليمدد له الرحمن مدا) وجرا مصدر جره يجره اذا سحبه ولكن ليس المراد الجر الحسي بل المراد التعميم كما استعمل السحب بهذا المعنى الاترى انه يقال هذا الحكم منسحب على كذا اي شامل له فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكانه قيل واستمر ذلك في بقية الاعوام استمرارا اواستمر مستمرا على الحال المؤكدة وذلك ماش في جميع الصور وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام وبهذا التأويل ارتفع اشكال العطف فان هلم ح خبر واشكال التزام افراد الضمير اذ فاعل هلم هذه مفرد ابدا

هذا ثلاثة الخ فتطلق الاثنين على الثاني والثلاثة على الثالث كما تطلق على مجموع الاثنين ومجموع الثلاثة فتأمل وهذا ماوجد بخط المرحوم سيدنا المؤلف من هذه الفوائد الحسان اسكنه الله فسيح الجنان وكان رحمه الله تعالى سودها ولم يبيضها وابقى كثيرا من البياض في الاوراق
وبين الاسطر فنقلت ما وجدته والحمد لله
وحده وصلى الله على من لا نبي
بعده وعلى آله الطاهرين
وصحابته اجمعين

م م

م

الصفحة الأخيرة من م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله وحده، وصلّى الله على من لا نبي بعده، وآله الطاهرين، وصحابته أجمعين.

وبعدُ فيقول فقيرُ رحمةِ ربِّهِ، وأسيرُ وَصْمَةِ ذَنْبِهِ، محمد أمين بن عابدين: قد عَنَّ لي الكلامُ على بعض ألفاظٍ شاعَ استعمالُها بينَ العلماء، وهي مما في[1] إعرابه أو معناه إشكالٌ، أو خَفَاءٌ، تحلُّ العقال وتوضّح المقال، وسمَّيْتُها:

الفوائد العجيبة في اعراب الكلمات الغريبة والله تعالى المُستعان وعليه التكلان.

منها قولهم: هَلُمَّ جَرّا

فهَلُمَّ بمعنى تعالَ، وهو مركَّب من هاء التنبيه ومن (لُمَّ)، أي: ضُمَّ نَفسَكَ إلينا، واستُعملَ استعمال البسيط، يستوي فيه الواحد والجمع، والتذكير والتأنيث عند الحجازيين، كذا في القاموس[2]، وسبقه الى ذكره[3] صاحب

(١) من سائر النسخ، وفي الأصل: فيه.
(٢) (القاموس ١٥١١ (هلمّ)، وفيه: واستُعملت استعمال البسيطة. أي الكلمة المفردة.
(٣) م وسبقه بذلك.

الصحاح[4]، وتبعه الصغاني[5] فقالا: تقولُ: كانَ ذلكَ عامَ كذا وهَلُمَّ جرّاً، أي: الى .اليومِ. انتهى.

ولا يخفى عدم جريان ما قاله في القاموس في مثل هذا.

وتوقّف الجمال بن هشام[6] في كون هذا التركيب عربياً مَحْضاً، وساق وجوه[7] توقفه في رسالةٍ له[8]، وأجاب عن ذكره في الصحاح ونحوه، وذكر ما للعلماء في إعرابه ومعناه وما يردّ عليه، ثم قال: (فلنذكر ما ظهرَ لنا في توجيه هذا[9] الكلام[10] بتقدير كونه عربياً فنقول: (هَلُمَّ) هذه هي القاصرة التي بمعنى: اِئتِ وتعالَ، إلا أنَّ فيها تجوّزَين:

أحدهما: أنّه ليس المراد (٢) بالاتيان هنا المجيء الحسي بل الاستمرار على المشي والمُداومة عليه، كما تقول: امشِ [على هذا الأمر، وسِرْ][11] على هذا المنوال، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وانطلقَ الملأُ منهم أنِ امشُوا واصبروا على آلهتِكُم** ﴾[12]. فإنّ[13] المرادَ بالانطلاق ليس الذهاب الحسي بل انطلاق الألسنة بالكلام، ولهذا أعربوا (أنْ) تفسيرية[14]، وهي إنّما تأتي

---

(٤) الصحاح (جرر). والجوهري صاحب الصحاح اسماعيل بن حماد، ت ٣٩٣ هـ. (نزهة الألباء ٣٤٤، مرآة الجنان ٤٤٦/٢).

(٥) الحسن بن محمد بن الحسن، ت ٦٥٠ هـ. (معجم الادباء ١٨٩/٩، النجوم الزاهرة ٢٦/٧).

(٦) جمال الدين عبدالله بن يوسف، ت ٧٦١ هـ. (طبقات الشافعية ٣٣/٦، الدرر الكامنة ٤١٥/٢).

(٧) م: وجوده.

(٨) هي المسائل السفرية والقول في (هلم جرّا) في ص ٣٢ــ٤٠.

(٩) ساقطة من ج.

(١٠) م: اللفظ.

(١١) من م والمسائل السفرية، وأخلت بها النسخ الثلاث.

(١٢) ص ٦.

(١٣) ساقطة من م.

(١٤) ينظر في (أن) التفسيرية: رصف المباني ١١٦، الجنى الداني ٢٣٩، مغني اللبيب ٢٩.

بعد جملة فيها معنى القول، كقوله تعالى: ﴿ **فأَوْحَينا إليه أنِ اصنعَ الفُلْكَ** ﴾[١٥]. والمراد بالمشي ليس المشي على الأقدام[١٦] بل الاستمرار والدوام، أي: دوموا على عبادةِ أصنامِكم واحبسوا انفسكم على ذلك.

الثاني: أنّه ليس المرادُ الطلبَ حقيقةً، وإنما المُرادُ الخبرُ[١٧]، وعبَّرَ عنه بصيغة الطلب، كما في قوله تعالى: ﴿ **ولنَحْمِلْ خطَايَاكم** ﴾[١٨]، ﴿ **فليمدُدْ له الرحمنُ مدّاً** ﴾[١٩]. وجرّاً: مصدر جَرَّهُ يجُرُّهُ، إذا سحبه، ولكن ليسَ المرادُ الجَرّ الحسّي بل المرادُ التعميم كما استُعملَ السَّحْب بهذا المعنى، ألا ترى أنّه[٢٠] يُقال: هذا الحكمُ مُنسحبٌ على كذا، أي: شامِلٌ لهُ. فإذا قِيلَ: (كانَ ذلكَ عام كذا وهَلُمَّ جَرّا)، فكأنَّه قيلَ: واستمرَّ ذلك في بقيةِ الأعوام استمراراً، [فهو مصدرٌ][٢١]. أو: استمرَّ مستمِرّاً، على الحال المؤكدة[٢٢]. وذلك ماشٍ في جميع الصور، وهذا هو الذي يفهمه الناسُ من هذا الكلام. وبهذا التأويل ارتفع إشكالُ العطف فإنّ (هَلُمَّ) حينئذٍ خبرٌ، وإشكالُ التزامِ إفرادِ الضمير إذْ فاعل (هَلُمَّ) هذه مفردٌ أبداً، كما تقولُ: واستمرَّ ذلك، أو[٢٣]: استمرّ ما ذكرته)[٢٤].

* * *

---

(١٥) المؤمنون ٢٧.

(١٦) في المسائل السفرية: بالأقدام.

(١٧) ساقطة من ب.

(١٨) العنكبوت ١٢. وينظر: مشكل اعراب القرآن ٥٥٠.

(١٩) مريم ٧٥.

(٢٠) المسائل السفرية: إلّا أنّه يقال.

(٢١) من المسائل السفرية.

(٢٢) في المسائل السفرية: فهو حال مؤكدة.

(٢٣) في المسائل السفرية: أي واستمر. وفي ج: ما ذكرت.

(٢٤) انتهى ما نقله المؤلف من المسائل السفرية. وينظر في (هَلُمَّ جرّا): الفاخر ٣٢، الزاهر ٤٧٦/١، تهذيب اللغة ٤٨٧/١، جمهرة الأمثال ٣٥٥/٢، المزهر ١٣٦/٢.

ومنها قولهم: ومِنْ ثَمَّ

وهي في الأصل موضوعة للمكان البعيد، وإذا وقعت في كلامهم[٢٥] يقولون أي[٢٦]: ومِن هناك، أو مِن هنا، أي: ومِنْ أَجْلِ ذلكَ كانَ كذا.

فإذا فَسَّروها بـ (هناك) ففيه تجوّزٌ من جهة واحدة وهي استعمالها في المكان المجازي، وإذا فسَّروها بـ (هنا) ففيه تجوّزان: الأول: ما ذُكر. والثاني[٢٧]: كونها في القريب.

ولكنّ الجمعَ بينَ تفسيرها بـ (هنا) التي للقريب[٢٨]، وبين قولهم: أي من أجل ذلك، كما وقع للعلاّمة الجلال المحليّ[٢٩] في شرح جمع الجوامع[٣٠]، فيه منافاةٌ، لأنّ ذلك من إشارات البعيد، اللهُمَّ إلاّ أنْ يُقال: استُعمِلَ (هنا) في البعيد مجازاً، و(ذلك) في القريب (٣) كذلك. أو يُقالُ كما قالَ بعضُهم أشارَ أولاً بـ (هنا) الى قُرْبِ المشارِ إليه لُقرْبِ محلِّه وما فُهِمَ منه، وثانياً بـ (ذلك) الى بُعْدِهِ باعتبارِ أنّ المعنى غير مُدْرَك حِسّاً فكأنّه بعيدٌ.

وفي شرح التسهيل للدماميني[٣١] ما نَصُّهُ: (وانظر في قول العلماء: (ومن ثَمَّ كانَ كذا) هلِ معناه [معنى][٣٢]: (هنالك)، أي التي للبُعْد، أو معنى (هنا) التي للقُرب، والظاهر هو الثاني). انتهى.

---

(٢٥) م: عباراتهم.

(٢٦) ساقطة من م.

(٢٧) (ما ذكر. والثاني): ساقط من م.

(٢٨) م: بهنا القريب.

(٢٩) محمد بن أحمد بن محمد، ت ٨٦٤ هـ. (الضوء اللامع ٣٩/٧، حسن المحاضرة ١١٥/١).

(٣٠) جمع الجوامع في أصول الفقه، مطبوع، وهو للسبكي، ت ٧٧١ هـ.

(٣١) محمد بن أبي بكر، ت ٨٢٧ هـ. وشرح التسهيل اسمه : تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد. (الضوء اللامع ٧ /١٨٤، بغية الوعاة ١ /٦٦).

(٣٢) من م.

ثمّ ينبغي التأمل في علاقة هذا المجاز وفي قرينته، ويمكن أنْ نجعل العلاقة المشابهة، فإنّ المعنى محلٌّ للفكر [وحده][(٣٣)]، وتردده[(٣٤)] إليه بملاحظته المرَّة بعدَ الأخرى، كما أنّ المكانَ محلُّ الجسم[(٣٥)]، والقرينة استحالة كون المعنى والألفاظ مكاناً حقيقياً.

وقال بعضهم في قول ابن الحاجب[(٣٦)]: (ومن ثَمَّ اختلف في رحمن): قوله: (ومن ثَمَّ) إشارةٌ الى المكان الاعتباري، كأنّه شَبَّه الاختلافَ المذكور في شرط تأثير الألف والنون أنّه انتفاء (فعلانة)، أو وجود (فَعْلَى) بالمكان في أنّ كلاًّ منهما منشأ أَمر، إذِ المكان منشأ النباتات[(٣٧)] والاختلاف المذكور يُنشيء اختلافاً آخر، وهو الاختلاف في صرف رحمن، فجعل الاختلاف المذكور من افراد المكان إدعاءً ثمّ شبَّهَ المكان الاعتباري بالمكان الحقيقي لاشتراكهما في المكانية فذكر اللفظ الموضوع للمكان. انتهى.

* * *

ومنها قولهم: أَيْضاً

هو مصدرُ آضَ يئيضُ، وأصل آضَ: أَيَضَ، كـ (بَيَعَ)، تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها، قُلبتْ ألفاً. وأصل يئيضُ: يَئْيِض، بزنة يَفْعِل، نُقلت حركة الياء الى الهمزة.

---

(٣٣) من م.
(٣٤) ساقطة من م.
(٣٥) م: للجسم.
(٣٦) عثمان بن عمر الكردي، ت ٦٤٦ هـ. (الطالع السعيد ٣٢٨، الديباج المذهب ٨٦/٢).
وقول ابن الحاجب في شرح الرضي على الكافية ١٥٧/١.
(٣٧) من م. وفي الأصل: الثبات.

وأمّا اعرابُهُ فذكر ابن هشام في رسالة تعرض فيها للمسألة[٣٨]: أنّ جماعةً توهموا أنَّهُ منصوبٌ على الحال من ضمير (قال)، وأنّ التقدير: وقال أيضاً، أي: راجعاً الى القول، وهذا لا يحسنُ تقديره إلّا إذا كان هذا القولُ صدر من القائل بعد صدور القول السابق[٣٩] وليس [ذلك][٤٠] بشرط، بل تقول: قلتُ اليومَ كذا، وقلت[٤١] أمسِ أيضاً، وكتبتُ اليومَ، وكتبتُ أمسِ أيضاً.

قال[٤٢]: والذي يظهر لي أنَّهُ مفعول مطلق حُذِف عامِلُه، أو حال حُذِفَ عاملها وصاحبها، أي: ارجعُ الى الأخبار رجوعاً ولا اقتصرُ على ما قدَّمت، أو أخبّر راجعاً، فهذا هو الذي يستمرُّ في جميع المواضع.

ومما يؤنسك [بأنّ العامل محذوف][٤٣] أنّكَ تقولُ: (عِنْدَهُ (٤) مالٌ وأيضاً علمٌ). فلا يكون قبلها ما يصلحُ للعمل فيها، فلا بُدَّ حينئذٍ من التقدير.

واعلم أنّها إنّما تُستعمل في شيئين بينهما توافق، ويغني كلٌّ منهما عن الآخر، فلا يجوز: (جاءَ زيدٌ أيضاً) ولا (جاء زيدٌ ومضى عمرٌو أيضاً) ولا (اختصم زيدٌ وعمرٌو أيضاً). انتهى ملخصاً.

* * *

---

(٣٨) المسائل السفرية ٢٩ــ٣١.

(٣٩) بعدها في م: له.

(٤٠) من م والمسائل السفرية.

(٤١) م: وقلته.

(٤٢) أي ابن هشام في المسائل ٣٠.

(٤٣) من م.

ومنها قولهم: اللهُمَّ إلّا أنْ يكونَ كذا، ونحوه

أقول: أصله: يا الله، حُذِفَ حرف النداء وعُوِّضَ عنه الميم للتعظيم والتفخيم، ولا تدخل عليها (يا)، فلا يُقالُ: (يا اللهُمَّ) إلّا شذوذاً في الشعر، كما قالَ ابن مالك(٤٤):

والأكثـرُ اللّهُـمَّ بالتعـويضِ وشَـذَّ يـا اللّهُـمَّ فـي قـريضِ

ثُمّ الشـائعُ استعمالها(٤٥) في الدعاء، ولذا قال السلف(٤٦): اللهُمَّ مجمعُ الدعاء. وقال بعضهم: الميم في قول (اللهم) فيه تسعة وتسعون اسماً من أسماء الله تعالى. وأوضحه بعضهم بأنّ الميم تكون علامة للجمع، لأنّك تقول: (عليه) للواحد، و(عليهم) للجمع، فصارت الميم في هذا الموضع بمنزلة الواو الدالة على الجمع في قولك: (ضربوا) و(قاموا) فلمّا كانت كذلك زيدت في آخر اسم الله تعالى لتشعر (٤٧) وتؤذن بأنّ هذا الاسم قد جُمعت(٤٨) فيه أسماء الله تعالى كلّها. فإذا قالَ الداعي: اللهُمّ، فكأنّه(٤٩) قال: يا الله الذي له الأسماءُ الحُسنى. قال: ولاستغراقه أيضاً لجميع أسماء الله تعالى الحسنى وصفاته لا يجوز أنْ يوصف لأنها قد اجتمعت فيه، وهو حجّةٌ لما قالَ سيبويه(٥٠) في منعِهِ وَصْفَهُ. انتهى.

---

(٤٤) شرح ابن عقيل على الألفية ١٢/٣. وابن مالك جمال الدين محمد، ت ٦٧٢ هـ. (تذكرة الحفاظ ١٤٩١، فوات الوفيات ٤٠٧/٣).

(٤٥) ∩ : استعمالهما. وينظر في (اللهم): معاني القرآن ٢٠٣/١، الزاهر ١٤٦/١، الإنصاف ٣٤١.

(٤٦) م: بعض السلف. وبعدها في : رحمهم الله.

(٤٧) من ∩ ، م. وفي الأصل: تشعر.

(٤٨) ∩ ، م: اجتمعت.

(٤٩) من ∩ ، م. وفي الأصل: فكأن.

(٥٠) الكتاب ٣١٠/١. وسيبويه أبو بشر عمرو بن قنبر، ت ١٨٠ هـ. (طبقات النحويين واللغويين ٦٦، نور القبس ٩٥).

ثمّ انّهم قد يأتون بها قبل الاستثناء إذا كانَ الاستثناءُ نادراً غريباً، كأنّهم لندوره استظهروا بالله تعالى في إثبات وجوده.

قال بعض الفضلاء: وهو كثيرٌ في كلام الفصحاء كما قالَ المطرّزيّ[٥١]، نبَّهَ على ذلك الطِّيبي[٥٢] في سورة المُدّثر في الكشف[٥٣] بعد كلام: وأمّا نحو قولهم: (اللهُمّ إلّا أنْ يكونَ كذا) فالفرض أنّ المستثنى مستعان بالله تعالى في تحقيقه تنبيهاً على ندرته وأنّه[٥٤] لم يأت بالاستثناء إلّا بعد التفويض لله تعالى. انتهى.

وذكر العلّامةُ المحقّقُ صَدْرُ الشريعة[٥٥] في أوائل كتابه: (التوضيح شرح التنقيح): أنّ الاستثناءَ المذكورَ مُفَرَّغٌ من أعمّ الظروف لأنّ (٥) المصادر قد تقع ظروفاً، نحو: آتيك طلوعَ الفجرِ، أي: وقتَ طلوعِهِ. انتهى.

وأوضح ذلك العلامة بدر الدين الدمامينيّ في شرحه على المغني عند الكلام على (عسى)، عند قول المصنّف: (ولكنْ يكونُ الإضمارُ في (يقوم) لا في (عسى) اللهُمّ إلّا أنْ تقدّر العاملين تنازعا زيداً)[٥٦]، فقال[٥٧]: الاستثناء في كلام المصنّف مُفَرَّغٌ من الظرف، والتقدير: ولكن يكون الإضمارُ في (يقوم) لا في (عسى) كلّ وقت إلّا وقت أنْ تُقَدِّرَ

---

(٥١) الإيضاح في شرح مقامات الحريري ق ١٤. والمطرزي ناصر الدين بن عبد السيد بن علي، ت ٦١٠ هـ. (معجم الأدباء ٢١٢/١٩، وفيات الأعيان ٣٦٩/٥).

(٥٢) شرف الدين الحسين بن محمد، ت ٧٤٣ هـ. (الدرر الكامنة ١٥٦/٢، طبقات المفسرين ١٤٣/١).

(٥٣) من ب. وفي الأصل و ٩ و م: وفي الكشف. والكشف تفسير لكشاف الزمخشري، واسمه: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب.

(٥٤) من سائر النسخ. وفي الأصل: وإن.

(٥٥) التوضيح في حل غوامض التنقيح ١٣. وصدر الشريعة هو عبيد الله بن مسعود الحنفي، ت ٧٤٧ هـ. (مصباح السعادة ١٩١/٢، الفوائد البهية ١٠٩).

(٥٦) مغني اللبيب ١٦٥.

(٥٧) شرح الدماميني (تحفة الغريب) ٣٠٤.

(٥٨) من ٩، م. وفي الأصل: ووقوع.

العاملين تنازعا، ووقع[٥٨] التفريغ في الايجاب لاستقامة المعنى، نحو: (قرأتُ إلّا يومَ كذا)، ثم حذف الظرف بعد إلّا وأُنيبَ المصدر عنه كما في: (أَجِيئُكَ يومَ قدومِ الحاج). واللّهُمّ معترضٌ، وانظر موقعها[٥٩] هنا، فقد وقع في النهاية[٦٠] أنّها تستعمل على ثلاثة أنحاء:

أحدها: أنْ يُراد بها النداء المحض، كقولهم[٦١]: (اللّهُمَّ ارْحَمْنا).

الثاني: أنْ يذكره المُجيبُ تمكيناً للجواب في نفس السامع، يقول [لك][٦٢] القائل: (أقامَ زيدٌ؟) فتقولُ أنتَ: (اللهُمّ لا).

والثالث: أنْ يُستعملَ دليلاً على النّدْرة وقِلّة وقوع المذكور، كقولك: (أنا لا أزورك اللهُمَّ إذا لم تدعُني). ألا ترى أنّ وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء.

وظاهر أنّ معنى الأول والثاني لا يتأتيان[٦٣] هنا، وفي تأتي الثالث في[٦٤] هذا المحلّ نظر. انتهى كلام الدماميني.

ولعلّ وجه النظر أنّ قول ابن الأثير[٦٥] في النهاية: (ألا ترى... الخ) يفيد أنّه لا بُدَّ أنْ يكون ما بعدها نادراً في نفسه، وقد يُقالُ: لا يلزم ذلك بقرينة قوله: (يستعمل دليلاً على الندرة... الخ)[٦٦]، فأفادَ أنّها تدلّ

---

(٥٩) من ٢ ، ب، م. وفي الأصل: موقعهما.
(٦٠) لم أقف على هذه الأنحاء في النهاية. وهي في شرح الأشموني ٤٥٠ عن النهاية.
(٦١) من شرح الدماميني. وفي الأصل: يقول. وفي م: كقولك.
(٦٢) من م وشرح الدماميني.
(٦٣) م: يأتيان.
(٦٤) من ٢ ، م، شرح الدماميني. وفي الأصل: وفي.
(٦٥) مجد الدين المبارك بن محمد الجزري، ت ٦٠٦ هـ. (معجم الأدباء ٧١/١٧، انباه الرواة ٢٥٧/٣).
(٦٦) في الأصل و ٢: على التذكرة. وما أثبتناه من ب وم.

على أنّ ما بعدها نادِرٌ بالنظر الى ما قبلها وإنْ كان في نفسه غير نادر فليُتَأَمَّل.

ثم اعلم أنّ قوله: (ووقع[٦٧] التفريغ في الإيجاب) فيه نظرٌ، لأنّ قول المغني: يكون الإضمار في (يقوم)[٦٨] لا في (عسى)، معناه: لا يكون الإضمار في (عسى) في وقت من الأوقات إلّا في كذا.

فالوقت المقدّر نكرة في سياق النفي، فالاستثناء بعدها استثناء من النفي، كما في قولك: (لا يأتينا زيدٌ إلّا يومَ كذا)، نَعَمْ قد يعبرون بنحو قولك: (هذا ضعيفٌ إلّا إذا حُمِلَ على كذا) فهو استثناء[٦٩] مفرّغ في الإثبات صورة، ولكنّه في المعنى نفيٌّ، لأنّ معنى ضعيف (٦) أنّه لا يُعتدُّ[٧٠] أو لا يصحُّ.

وقال في المغني[٧١] في أول الباب الثامن ما نَصُّهُ:

(السادسة: وقوع الاستثناء المفرّغ في الإيجاب نحو: ﴿ **وإنَّها لكبيرةٌ إلّا على الخاشعين** ﴾[٧٢] و﴿ **يأبى اللهُ إلّا أنْ يُتِمَّ نورَهُ** ﴾[٧٣] [لمّا كانَ المعنى: وإنّها لا تسهل إلّا على الخاشعين، ولا يريدُ اللهُ إلّا أنْ يُتمَّ نورَه][٧٤]. انتهى.

* * *

---

(٦٧) ب: ووقوع.

(٦٨) من المغني. وفي الأصل وسائر النسخ: (يكون).

(٦٩) ساقطة من ب.

(٧٠) م: لا يعتمد عليه مثلاً.

(٧١) مغني اللبيب ٧٥٣.

(٧٢) البقرة ٤٥.

(٧٣) التوبة ٣٢.

(٧٤) من م والمغني.

ومنها قولهم: لا بُدَّ مِن كذا

أي: لا مُفارقة، وقد يُفَسَّرُ بـ (وَجَبَ)، وذلك لأنَّ أصله في الإثبات: بَدَّ الأمرَ: فرَّقَ، وتبدَّدَ: تفرَّقَ، وجاءتَ الخيلُ بَدداً[٧٥]، أي: متفرّقةً. فإذا نُفي التفرّقُ والمُفارقة بينَ شيئينِ حصلَ تلازمٌ بينهما دائماً فصارَ أحدهما واجباً للآخر، ومن ثمَّ فسّروه بـ (وَجَبَ). وبُدَّ: اسم مبني على الفتح مع (لا) النافية، لأنّه اسمها والخبر محذوف، أي: (لنا) أو نحوه، وقد يُصرَّحُ به[٧٦].

وذكر الفَنَرِيّ[٧٧] في حواشي المطوّل[٧٨]: أنّ الجار والمجرور متعلّق بالمنفي، أعني بُدَّ، على قول البغداديين حيث أجازوا[٧٩]: (لا طالعَ جبلاً) [بترك][٨٠] تنوين الاسم المطول اجراءً له مجرى المضاف، والبصريون أوجبوا في مثله تنوين الاسم، وجعلوا متعلّق الظرف فيما بني الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه محذوفاً هو خبر المبتدأ، أي: لا بُدَّ ثابت لنا[٨١].

وقوله: (من كذا) خبر مبتدأ محذوف، أي: البدُّ المنفي من كذا. وهذه الجملة الاسمية المنفية لا محلَّ لها من الإعراب، لأنّها جملة مستأنفة لفظاً. ويجوز أنْ يكون (من كذا) متعلّقاً بما دلّ عليه (لا بُدّ)، أي: لا بُدَّ من كذا.

---

(٧٥) في الأصل: بداداً. ينظر: اللسان والقاموس والتاج (بدد).

(٧٦) ينظر: الزاهر ٦٢١/١، منثور الفوائد ٧٢، شفاء العليل في ايضاح التسهيل ٣٦٩.

(٧٧) حسن جلبي بن محمد بن حمزة الرومي الحنفي الفناري أو الفَنَري، ت ٨٨٦ هـ. (الضوء اللامع ١٢٧/٣، نظم العقيان ١٠٥).

(٧٨) تنظر: حاشية الفناري ق ٢٧.

(٧٩) في الأصل: أجازوا في. وما أثبتناه من م ، ب، م.

(٨٠) من سائر النسخ.

(٨١) م ، م: لها.

وقد أشار الشريفُ[٨٢] في أواخر (بيان المفتاح) الى أنّ الظرف في مثله خبر لـ (لا) حيث قال: (في قوله: (لا تَلَقّيَ لإشارته) أنّ (لإشارته) ليس معمولاً للتلقي[٨٣] وإلّا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر (لا) فتأمّل وقسْ على ما ذُكِرَ نظائر هذا التركيب)[٨٤]. انتهى.

وأقولُ: هذا ظاهرٌ فيما إذا قِيلَ: (لا بُدَّ من كذا). أمّا إذا قيل: (لا بُدَّ لكذا من كذا) فالخبر هو الظرف الأول، إلّا أنْ يُقال من تعدد الأخبار تأمّل. ثُم في قوله: (ويجوز أنْ يكونَ متعلّقاً بما دلَّ عليه (لا بُدَّ)، أي: لا بُدَّ من كذا) فيه نظرٌ إذْ لا فرقَ بينَ هذا المُقَدَّر والمذكور، فلا حاجة الى تقديره تأمّل هذا[٨٥].

ووقع في بعض العبارات: (لا بُدَّ وأَنْ يكونَ) واستعمله السَّعْدُ[٨٦] في كتبه أيضاً.

وقال الفَنَريّ (٧): إنّ الواوَ مَزيدةٌ في الخبر.

وقالَ بعضُ المُحَشِّين: هذه الواو للّصوق، أي: لزيادة لصوق (لا) بالخبر. انتهى.

وفيه بحثٌ، فإنّ الكون المنسبك من (أَنْ) والفعل لا يصلحُ أنْ يكونَ خبراً معنى[٨٧].

فإنْ قِيلَ: حَذْفُ الجارِّ بَعْدَ (أَنَّ) و(أنْ) مطّردٌ.

---

(٨٢) علي بن محمد الجرجاني، ت ٨١٦ هـ. (الضوء اللامع ٥/٣٢٨، بغية الوعاة ٢/١٩٦).

(٨٣) ب: لتلقي.

(٨٤) حاشية الفناري على المطول ق ٢٧.

(٨٥) م: الى تقدير هذا.

(٨٦) مسعود بن عمر التفتازاني، ت ٧٩١ هـ. (الدرر الكامنة ٥/١١٩، بغية الوعاة ٢/٢٨٥).

(٨٧) م: هنا.

قُلنا: إذا قُدِّرَ الجار يكون لغواً متعلقاً بقوله (بُدَّ)، والخبر محذوف كما مرَّ. على أنّ صاحب المغني[٨٨] لا يثبت واواً[٨٩] للّصوق، كما ذكره بعضُ الفضلاء، ورجّح أنّ الواو هنا زائدة، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها.

ورأيت في بعض الهوامش أنَّه رُوِيَ عن أبي سعيد السِّيرافيّ[٩٠] في كتاب س[٩١] أنّه قالَ: تجيء الواو بمعنى (مِنْ)، فإنْ ثبتَ ذلك يكونُ حَمل الواو هنا عليه أَوْلى من دعوى زيادتها فليُراجع.

* * *

ومنها قولهم: كذا لغةً واصطلاحاً

قال ابنُ الحاجبِ: إنَّهُ منصوب على المفعولية المُطلقة، وإنّه من المصدر المؤكّد لغيره. صرّح به في أماليه[٩٢].

وفيه نَظَرٌ من وجهين:

الأول: أنّ اللغةَ ليستْ اسماً للحدثِ.

الثاني: أنّها لو كانت مصدراً مؤكّداً لغيره لكانتْ إنّما تأتي بعدَ الجملةِ، فإنّه لا يجوزُ أنْ يتقدَّمَ ولا يتوسط، فلا يُقال: (حقّاً زيدٌ ابني) ولا (زيدٌ حقّاً ابني)، وإنْ كانَ الزَّجّاجُ[٩٣] يجيزُ ذلك.

---

(٨٨) مغني اللبيب ٤٠٠.
(٨٩) من سائر النسخ، وفي الأصل: واو.
(٩٠) الحسن بن عبد الله، ت ٣٦٨ هـ. (تاريخ العلماء النحويين ٢٨، الأنساب ٣٣٩/٧).
(٩١) اختصار لسيبويه.
(٩٢) الأمالي النحوية ٦١/٤.
(٩٣) أبو اسحاق ابراهيم بن السري، ت ٣١١ هـ. (تاريخ بغداد ٨٩/٦، طبقات المفسرين ١٧/١).

فإنْ قلتَ: هل يجوزُ أنْ يكونَ مفعولاً لأجله، أو منصوباً على نزع الخافض، أو تمييزاً؟

قلتُ: لا يجوز الأوّلُ لأنّ المنصوب على التعليل لا يكون إلّا مصدراً، ولا الثاني لوجهين:

الأول: أنّ اسقاط الخافض سماعي، واستعمال مثل هذا التركيب مستمرٌّ شائعٌ في كلام العلماء.

الثاني: أنّهم التزموا في مثل هذه الألفاظ التنكير ولو كانت على إسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان(٩٤) مع وجود الخافض، كما بقي التعريف في قوله(٩٥):

تَمُـرُّونَ الديـارَ ولـم تَعُوجُـوا كلامُكُـمُ علـيَّ إذاً حَـرامُ

وأصله: تمرّون على الديار، أو بالديار.

ولا الثالث لأنّ التمييز إمّا تفسيرٌ للمفرد كـ (رطل زيتاً) أو تفسير للنسبة كـ (طابَ زيدٌ نفساً)، وهذا ليس شيئاً منهما.

أمّا أنّه ليس تفسيراً للمفرد فلأنّه لم يتقدّمْ مبهمٌ وضعاً(٩٦) فيميّز. وأمّا أنّه ليس تفسيراً (٨) للنسبة فلأنّه لم تتقدّم(٩٧) نسبةٌ.

فإنْ قلتَ: يمكن أنّه من تمييز النسبة بأنْ يُقدَّرَ مضاف، أي: تفسيرها لغةً، فيكون من باب (اعجبني [طيبُهُ](٩٨) أباً).

---

(٩٤) من م. وفي الأصل: كانت.
(٩٥) جرير، ديوانه ٢٧٨ وروايته: أتمضون الرسوم ولا تحيي. وعجز البيت ساقط من م.
(٩٦) من ٢، م، المسائل السفرية. وفي الأصل: وصفاً. وفي م: منهم وضعاً. وهو تصحيف.
(٩٧) من ٢، ب. وفي الأصل: يتقدم.
(٩٨) من ٢، م، المسائل السفرية.

قلتُ: تمييز النسبة الواقع[٩٩] بين المتضايفين[١٠٠] لا يكون إلّا فاعلاً في المعنى. ثمّ قد يكون مع ذلك فاعلاً في الصناعة[١٠١] باعتبار الأصل فيكون محوّلاً عن المضاف، نحو: (أعجبني طِيبُ زيدٍ أباً)، إذا كان المراد الثناء على أبي زيد، وقد لا يكون كذلك فيكون صالحاً لدخول (من) نحو: (للهِ درُّهُ فارساً) و(وَيْحَهُ رَجُلاً)، فإنّ الدرّ بمعنى الخير، وويح بمعنى الهلاك، ونسبتهما الى الرجل كنسبة الفعل الى فاعله، وتعلّق التفسير بالكلمة إنّما هو تعلّق الفعل بالمفعول لا بالفاعل.

فإنْ قلتَ: ما وجهُ نصبِهِ؟

قلتُ: الظاهر أنْ يكونَ حالاً على تقدير مضاف من المجرور[١٠٢] ومضافين من المنصوب. والأصل تفسيرها: موضوع أهل اللغة، ثم حُذِفَ المتضايفان[١٠٣] على حدٍّ حذفهما في قوله تعالى: ﴿ **فقَبَضْتُ قَبْضَةً من أَثَرِ الرسولِ** ﴾[١٠٤] أي: أثر حافر فرس الرسول. ولمّا أُنيبَ الثالث عمّا هو الحالُ بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير.

ولكَ أن تقول: الأصل موضوع اللغة، بتقدير مضاف واحد، ونسبة الوضع الى اللغة مجازٌ. وهذا أحسنُ الوجوه، كذا حرَّرَه بعض المحققين[١٠٥]، وهو خلاصة ما ذكره ابن هشام في رسالته الموضوعة في هذه المسألة، ومَنْ أراد الاطلاع على أزيد من ذلك فعليه بها[١٠٦].

---

(٩٩) من المسائل السفرية. وفي الأصل: الواقعة.

(١٠٠) من سائر النسخ. وفي الأصل: المضافين.

(١٠١) من المسائل السفرية. وفي الأصل: بالصناعة.

(١٠٢) م: المحدود.

(١٠٣) من ٢ ، م. وفي الأصل: المضافان.

(١٠٤) طه ٩٦. وينظر في الآية: التبيان ٩٠٢، مغني اللبيب ٦٩١.

(١٠٥) ب: الفضلاء.

(١٠٦) المسائل السفرية ٢١ــ٢٧.

ومنها قولهم: هو أكثرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى
ونحو قولهم: زيدٌ أَعْقَلُ مِن أنْ يكذبَ

وهو من مشكل التراكيب، فإنّ ظاهِرَهُ تفضيلُ الشيء في الأكثرية على الإحصاء، وتفضيلُ زيدٍ في العقل على الكذب، وهذا لا معنى له، ونظائِرُهُ كثيرةٌ مشهورةٌ، وقَلَّ مَنْ تَنبَّهَ[١٠٧] لإشكالها.

وقد حَمَلَهُ بعضُهم[١٠٨] على أنّ (أنْ) المصدرية بمعنى (الذي)، وردّه في المغني[١٠٩] في الجهة الثالثة من الباب الخامس من الكتاب من أنّه[١١٠] لا يُعرَفُ قائل به، ووجّهه بتوجيهين نظر في كلٍّ منهما الدماميني في شرحه عليه[١١١]، ونقل عن الرضي[١١٢] (٩) وجهاً استحسنه فقال: قال الرَّضِيُّ: (وأَمّا نحو قولهم: (أنا أكبرُ مِنْ أَنْ أشعر) و(أَنْتَ أعظمُ مِنْ أنْ تقولَ كذا)، فليس المقصود تفضيل المتكلّم على الشِّعْر، والمخاطب على القول، بل المُراد: بُعدُهما عن الشعر والقول، و(أَفْعَلُ) التفضيل يُفيد بُعْدَ الفاضل من المفضول وتجاوزَه عنه، فـ (مِنْ) في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها[١١٣] في قولك: (بِنتُ منه)[١١٤]، تعلّقت بـ (أَفْعَل) التفضيل[١١٥] بمعنى: متجاوز، وبائن، بلا تفضيل. فمعنى [قولك][١١٦]: (أنتَ أَعَزُّ عليَّ

---

(١٠٧) م والمغني: يتنبه.

(١٠٨) هو محمد بن مسعود الزكي في كتابه: البديع، كما ذكر ابن هشام في المغني.

(١٠٩) مغني اللبيب ٦٠٢.

(١١٠) م: بأنّه.

(١١١) شرح الدماميني (تحفة الغريب) ق ١٩٦ ب.

(١١٢) شرح الرضي على الكافية ٤٥٥/٣. والرضي الاستراباذي محمد بن الحسن، ت ٦٨٦ هـ. (مفتاح السعادة ١٨٣/١، خزانة الأدب ٢٨/١).

(١١٣) شرح الرضي: مثل ما.

(١١٤) شرح الرضي: بنت من يزد، وانفصلت منه.

(١١٥) شرح الرضي: المستعمل.

(١١٦) من شرح الرضي.

مِن أنْ أضربَكَ)، [أي: بائِنٌ مِن أنْ أضربَكَ][117] من فرط عِزَّتِكَ عليَّ. وإنّما جازَ ذلكَ، لأنَّ (مِنْ) التفضيلية متعلقة[118] بـ (أَفْعَل) التفضيل بقريب من هذا المعنى، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ: (زيدٌ أفضلُ من عَمْرو)، فمعناه: زيدٌ[119] متجاوزٌ في الفضل عن مرتبة عمرو[120]، فـ (مِنْ) فيما نحنُ فيه كالتفضيلية، إلّا[121] في معنى التفضيل)[122]. قال: ولا مزيد عليه في الحُسْنِ[123].

* * *

ومنها قولهم: سواءٌ كانَ كذا أَمْ كذا

فسواءٌ اسم بمعنى الاستواء، يُوصف به كما يُوصف بالمصادر، ومنه قوله تعالى: ﴿ **الى كلمةٍ سَواءٍ بيننا وبينَكم** ﴾[124]، هو هنا خبرٌ، والفعلُ بعدَه، أعني (كان كذا) في تأويل المصدر مبتدأ، كما صرّح بمثله الزمخشريّ[125] في قوله تعالى: ﴿ **سواءٌ عليهم أأنذرتَهم أمْ لم تُنْذِرْهم** ﴾[126]، والتقدير: كونه كذا وكونه كذا سيّان.

---

(117) من م وشرح الرضيّ.

(118) شرح الرضي: تتعلق.

(119) ساقطة من م.

(120) ، م: مرتبته.

(121) من ͡أ ، م، شرح الرضي. وفي الأصل: لا.

(122) انتهى قول الرضي.

(123) شرح الدماميني ق ١٩٦ ب.

(124) آل عمران ٦٤.

(125) الكشاف ١/١٥١. والزمخشري هو محمود بن عمر، ت ٥٣٨ هـ. (إنباه الرواة ٣/٢٦٥، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ٢٥٦).

(126) البقرة ٦. وينظر في الآية: مشكل اعراب القرآن ٧٦ والدر المصون ١ /١٠٥.

وسواءٌ لا يُثنّى ولا يُجمعُ على الصحيح. ثمّ الجملة إمّا استئناف أو حال بلا واو أو اعتراض، بقي هنا شبهة وهي أنّ (أمْ) لأحد المتعدِّد، والتسوية إنّما تكونُ بينَ المتعدِّد لا بينَ أحده، فالصواب الواو بدل (أَمْ) أو لفظ (أَمْ) بمعنى الواو، وكون (أَمْ) بمعنى الواو غير معهود.

وقد أشارَ الرَّضِيّ[127] الى تصحيح التركيب بما ملخصه: أنّ (سواء) في مثله خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمران سواءٌ. ثمّ الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدّر إنْ لم تذكر الهمزة بعدَ (سواء) صريحاً كما في مثالنا، أو الهمزة و(أَمْ) مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بمعنى إنْ وأو، بعلاقة أنّ (إنْ) والهمزة يُستعملان فيما لم يتعيّن حصوله عند المتكلّم.

و(أَمْ) و(أو) لأحد الشيئين أو الأشياء، والتقدير: إنْ كانَ كذا أو كذا فالأمرُ (١٠) سواءٌ، والشبهة إنّما تُرَدّ إذا جُعل (سواء) خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ، كذا في حواشي المطوّل[128] لحسن جلبي الفناري، وما عزاه الى الرضيّ ذكره الدماميني[129] عن السيرافي أيضاً.

وفي حواشي الكشاف[130] للسيد الشريف: (وحكى بعضُ المحقِّقين عن أبي عليّ[131] أنّ الفعلين مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف، لأنّ ما بعد كلمتي الاستفهام في مثل قولك: (أَقمتَ أم قَعَدْتَ) متساويان في عِلم المستفهِم، فإذا قِيلَ: (سواءٌ عليّ أَقمتَ أمْ قعدتَ)، فقد أُقيمتا مع ما بعدهما مقام المستويين، وهما قيامُك وقعودُك، كما أُقيم

---

(١٢٧) شرح الرضي على الكافية ٤٠٩/٤.

(١٢٨) حاشية الفناري على المطول ق ١٩.

(١٢٩) شرح الدماميني ٩٢.

(١٣٠) حاشية السيد الشريف ١٥٣/١.

(١٣١) الحسن بن أحمد النحوي، ت ٣٧٧ هـ. (تاريخ بغداد ٢٥٧/٧، نزهة الألباء ٣١٥).

لفظ النداء مقام الاختصاص)[١٣٢] في: أنا أفعلُ كذا أيُّها الرجلُ، بجامع الاختصاص، ثمّ ذكر ما حقّقه الرضيّ وما استدلّ به عليه، ومنه قوله[١٣٣]: (ويرشدك الى أنّ (سواء) سادٌّ مسدَّ جواب الشرط لا خبر مقدّم أنّ معنى: (سواء عليّ أقمتَ أم قعدتَ) و(لا أبالي أقمتَ أمْ قعدتَ) واحد في الحقيقة. و(لا أبالي) ليس خبراً للمبتدأ بلِ المعنى: إنْ قمتَ أوْ قعدتَ فلا أبالي بهما). انتهى.

وقد يأتون بـ (أو) بدل (أمْ). وفي (شرح القَطْر)[١٣٤] للعلامة الفاكهي[١٣٥] من باب العطف: (لا يعطف بأو بعد همزة التسوية للتنافي بينهما، لأنّ (أو) تقتضي أحد الشيئين أو الأشياء، والتسوية تقتضي شيئين لا أحدهما، فإن لم توجد الهمزة جاز العطف بها، نصَّ عليه السيرافي في شرح الكتاب، نحو: (سواءٌ عليّ قمتَ أو قعدتَ)، ومنه قول الفقهاء: (سواءٌ كان كذا أو كذا)، وقراءة ابن محيصن[١٣٦]: « أوَ لم تُنذرْهم ».

وأمّا تخطئة المنصف لهم في ذلك فقد ناقشه فيها الدماميني). انتهى. المصنف

وذلك حيث قال[١٣٧] في شرحه على المغني: (اعلمْ أن السيرافي قال في شرح الكتاب، ما هذا نصُّهُ: و(سواء) إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت (أمْ) بعدها، كقولك: (سواءٌ عليّ أقمتَ أمْ قعدتَ)، وإذا كان بعد (سواء) فِعلان بغير استفهام كانَ عطف أحدهما على الآخر بـ (أو)، كقولك: (سواءٌ عليّ قمتَ أو قعدتَ). انتهى كلامه. وهو نصٌّ صريحٌ

---

(١٣٢) انتهى كلام السيد الشريف.

(١٣٣) السيد الشريف في حاشية الكشاف ١/١٥٤.

(١٣٤) شرح القطر ٢/١٧٩. واسم الكتاب: (مجيب الندا الى شرح قطر الندى).

(١٣٥) عبدالله بن أحمد المكي، ت ٩٧٢ هـ. (النور السافر ٢٧٧، شذرات الذهب ٨/٣٦٦).

(١٣٦) محمد بن عبد الرحمن السهمي المكي، ت ١٢٣ هـ. (معرفة القراء الكبار ٩٨، غاية النهاية ٢/١٦٧).

(١٣٧) شرح الدماميني ٩٢.

يقضي[١٣٨] بصحة قول الفقهاء وغيرهم: (سواء كان كذا أو كذا)[١٣٩] الى أنْ قال: وحُكي[١٤٠] أنّ أبا عليّ الفارسيّ قال: لا يجوز (أو) بعد (سواء)، فلا يُقال: (سواءٌ علي قمتَ أو قعدتَ)، قال: لأنّه يكون المعنى: سواءٌ عليّ أحدهما، ولا يجوز[١٤١] (١١). قلتُ: ولعلّ[١٤٢] هذا مستند[١٤٣] المصنّف في تخطئة الفقهاء وغيرهم في هذه التراكيب[١٤٤])[١٤٥]. وقد ردّ الرضي كلام الفارسيّ بما هو مذكور في شرحه للحاجبية[١٤٦] فراجِعْهُ إنْ شئتَ.

* * *

ومنها قولهم في معرض الجواب ونحوه: على أنّا نقولُ

فيذكرون ذلك حيث يكون ما بعد (على)[١٤٧] قامعاً للشبهة وأقوى مما قبلها، ويسمّونه علاوة وترقياً على ما تُشعر به (على).

ولكنْ يُقال: (على) من حروف الجر، فما معناها هاهنا[١٤٨]؟ وما متعلقُها؟

---

(١٣٨) من ب وشرح الدماميني. وفي الأصل: يقتضي.
(١٣٩) من ٢ ، ب، م. وفي الأصل: كذا وكذا.
(١٤٠) في شرح الدماميني: وحكى الرضي أيضاً. وكلام أبي علي في شرح الكافية ٤١٣/٤.
(١٤١) (ولا يجوز) ليست في شرح الدماميني.
(١٤٢) من ٢ ، م، شرح الدماميني. وفي الأصل: لعل.
(١٤٣) في شرح الدماميني: هذا هو مأخذ.
(١٤٤) في شرح الدماميني: هذا التركيب.
(١٤٥) انتهى كلام الدماميني.
(١٤٦) شرح الرضي على الكافية ٤١٣/٤.
(١٤٧) م: ما بعدها.
(١٤٨) م: هنا.

ويظهر المُراد مما ذكره في المغني[149] حيث قال:

(التاسع: أنْ تكون للاستدراك والإضراب، كقولك: (فلانٌ لا يدخلُ الجنّة لسوءِ صنيعِهِ على أنّه لا ييأسُ من رحمة الله تعالى)، وقوله[150]:

فـوالله لا أَنسـى قتيـلاً رُزِئتُـهُ بجانبِ قَوْسَى ما بقيتُ على الأرضِ
على أنّهـا تعفـو الكُلُـومُ وإنّمـا نُوَكَّلُ بالأَدْنى وإنْ جلَّ ما يمضي

أي: على أنّ العادة نسيان المصائب البعيدة العهد.

وقوله[151]:

بكلٍّ تداوَيْنا فلـم يُشْـفَ مـا بنـا على أنّ قُرْبَ الدارِ خَيْرٌ من البُعْدِ

ثمّ قال:

على أنّ قُرْبَ الدار ليسَ بنافعٍ إذا كانَ مَنْ تهواهُ ليسَ بذي وُدٍّ

ثمّ قال[152]: أبطل بـ (على) الأولى عمومَ قوله: (لم يشف ما بنا) فقالَ: على[153] أنّ فيه شفاءً ما، ثم أبطلَ بالثانية قوله: (على أنّ قربَ الدار خيرٌ من البعد).

وتعلّق (على) هذه بما قبلها كتعلّق (حاشا) بما قبلها عندَ مَنْ قالَ به، فإنّها[154] أوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، أو هي خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: والتحقيقُ على كذا. وهذا الوجه اختاره

---

(١٤٩) مغني اللبيب ١٥٥ في (معاني على).
(١٥٠) أبو خراش الهذلي، ديوان الهذليين ١٥٨/٢ وفيه: (بلى إنّها تعفو)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وقوسى: موضع.
(١٥١) عبدالله بن الدمينة، ديوانه ٨٢.
(١٥٢) (ثم قال): ساقط من م ومن المغني أيضاً.
(١٥٣) المغني: بلى.
(١٥٤) المغني: لأنّها.

ابن الحاجب[155]، قالَ: ودلَّ على ذلك أنّ الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق ثمّ جيء بما هو التحقيق فيها). انتهى كلام المغني.

* * *

ومنها قولهم: كلّ فَرْدٍ فَرْدٍ

كقول المطوّل[156]: (معرفة كلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ من جزئيات الأحوال).

قال المحقّقُ الفَنَرِيّ: الأقربُ أنّه من التوكيد اللفظي، وقد يُجعل من قبيل وصف الشيء بنفسه قصداً الى الكمال، أو[157] المراد: كلّ فرد منفرد عن الآخر، وحاصله معرفة (١٢) كلّ فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران، وقد يُترك لفظ (كلّ) في مثله، مع أنّ العمومَ مرادٌ، كما يُقال: (معرفة فَرْدٍ فَرْدٍ)، والظاهر أنّ العمومَ مستفادٌ من قرينة المقام، فإنّ النكرة في الإثبات قد تعمُّ، ويحتملُ أنْ يُحملَ على حذف المضاف، وهو (كلّ) بتلك القرينة.

* * *

ومنها قولهم: ولا سِيَّما كذا

قالَ المحقّق الفَنَري[158]: (لا) لنفي الجنس، و(سِيّ)، مثل (مِثْل) وزناً ومعنى، اسمُها عند الجمهور. وأصله: (سِوْيٌ) أو (سِيْوٌ)، والواقع

---

(١٥٥) الأمالي النحوية ١٥٤/٢.

(١٥٦) المطول ٣٤.

(١٥٧) من سائر النسخ. وفي الأصل: والمراد.

(١٥٨) حاشية الفنري ق ٤.

بعدها إذا كانَ معرّفاً، إمّا مجرور[159] على أنّه مضاف[160] اليه[161]، و(ما) زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿ أيّما الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾[162]، أو بدل من (ما)، وهي نكرة غير موصوفة، أي: لا مِثلَ شيءٍ علم البيان.

وإمّا مرفوع خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة إنْ جُعلت (ما) موصولة، أو صفة إنْ جُعلت موصوفة. والجرُّ[163] أَوْلى من هذا[164] الوجه لقِلّة حذف صدر الجملة الواقعة صلة أو صفة، صرّح به الرضيّ[165]، على أنّه يقدح في اطّراده لزوم اطلاق (ما) على ذات مَنْ يعقلُ وهم يأبونه، وعلى الوجهين فحركة (سِيّ) إعراب لأنّه مضافٌ.

وإمّا منصوبٌ على تقدير: (أعني)، أو على أنّه تمييز إنْ كانَ نكرةً لأنّ (ما) بتقدير التنوين، وهي[166] كافة عن الإضافة، والفتحة بنائية مثلها في: (رجلَ)، وقيل على الاستثناء في الوجهين، فعدم تجويز النصب، إذا كان معرفة، وَهْمٌ من الأندلسي[167].

وعلى التقادير خبر (لا) محذوف عند غير الأخفش[168]، أي: لا مِثْلَ علم البيان موجود من العلوم فإنّ التحلّي بحقائقه أحقُّ بالتقدير من

---

(159) م: مجروراً.

(160) م : مضافاً.

(161) من م. وفي الأصل: اليها.

(162) القصص 28.

(163) ب: والخبر.

(164) بعدها في م زيادة مقحمة مكانها في قولهم: (كائناً ما كان) وهي: (وفي كان ضمير (ما) اسمها، وخبرها محذوف، أي كائناً الشخص الذي هو...).

(165) شرح الرضي 2/134—137.

(166) م: وهو.

(167) علم الدين أبو محمد القاسم بن أحمد اللُّورَقي، ت 661 هـ. (معجم الأدباء 16/234، بغية الوعاة 2/250). وينظر: شرح الرضي 2/135.

(168) أبو الحسن سعيد بن مسعدة، ت 215 هـ. (أخبار النحويين البصريين 66، نور القبس 97).

التحلّي بحقائق غيره. وعنده (ما) خبر لا، ويلزمه قطع (سيّ) عن الإضافة من غير عوض.

قيل: وكون خبر (لا) معرفة، وجوابه أنّه يقدّر (ما) نكرة موصوفة، وأمّا الجوابُ باحتمال أنْ يكون قد رجع الى قول س[169] في: (لا رجلَ قائمٌ) مِن أنّ ارتفاع الخبر بما كان مرتفعاً به لا بـ (لا) النافية، فلا يفيدُ فيما نحن فيه كما لا يخفى.

وقد يحذفُ منه كلمة (لا) تخفيفاً مع أنّها مرادة، ولهذا لا يتفاوتُ المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿ **تَفْتَؤُ تذكرُ** ﴾[170] أي: لا تَفْتَؤُ، لكن ذكر البلياني[171] في شرح تلخيص (١٣) الجامع الكبير أنَّ استعمال (سِيّما) بلا [لا][172] لا نظير له في كلام العرب.

وقد تخفّف الياء مع وجود (لا) وحذفها.

وقد يُقال: لا سواءَ [ما][173] مقام (لا سِيّما). والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله[174]:

ولا سِيَّما يوماً بدارةِ جلجلِ

اعتراضية، ذكره الرضيّ[175]. [وقيل: حاليّة][176]. وقيل: عاطفة. ثم عدّها

---

(١٦٩) ينظر: الكتاب ٣٤٥/١.

(١٧٠) يوسف ٨٥. وينظر في الآية: الدر المصون ٥٤٦/٦.

(١٧١) محمد بن محمد النيسابوري، ت ٨١٠ هـ. (الضوء اللامع ٢١/١٠، معجم المؤلفين ٢٢٠/١١).

(١٧٢) من سائر النسخ.

(١٧٣) من شرح الرضي ١٣٧/٢.

(١٧٤) امرؤ القيس، ديوانه ١٠ وصدره:

ألا رُبّ يومٍ لكَ منهنّ صالحٍ

(١٧٥) شرح الرضي ١٣٥/٢.

(١٧٦) من م.

من كلمات الاستثناء لكونِ ما بعدها مُخْرَجاً عمّا قبلها من حيث أُوَّليته بالحكم المتقدّم وإلّا[177] فليس فيها حقيقته. صرّح به الرضي[178].

وقد يُحذفُ ما بعد (لا سيّما)، وقد تُنقل من معناها الأصلي الى معنى (خصوصاً) فيكون منصوب المحلّ على أنّه مفعول مطلق. فإذا قلت: (زيدٌ شجاعٌ ولا سيّما راكباً)، فراكباً حال من مفعول الفعل المقدّر، أي: وأخصُّهُ بزيادة الشجاعة خصوصاً راكباً. وكذا في: (زيدٌ شجاعٌ ولا سيّما وهو راكبٌ)، والواو التي بعده للحال، وقيلَ: عاطفة على مقدّر، كأنّه قيل: ولا سيّما وهو لابسٌ السلاحَ وهو راكبٌ. وعدم مجيء الواو قبله حينئذٍ كثير، إلّا أنّ المجيء أكثر. انتهى.

* * *

ومنها قولهم: فَقَطْ

كقول صاحب (التلخيص)[179]: (الفصاحةُ [يُوصَفُ بها المفردُ والكلامُ والمتكلّمُ. والبلاغةُ][180] يُوصَفُ بها الأخيرانِ فَقَطْ).

قال المحقّق التفتازاني في المطوّل[181]: (وقوله: (فَقَط) من أسماء الأفعال بمعنى: اِنْتَهِ، وكثيراً ما يُصَدَّرُ بالفاء تزييناً للّفظ، وكأنّه جزاء شرط محذوف، أي: إذا وَصَفْتَ بها الأخيرين، أي: فانْتَهِ عن وصف الأوّل بها). انتهى.

---

(١٧٧) من م ، م. وفي الأصل: ولا.

(١٧٨) شرح الرضي ١٣٤/٢.

(١٧٩) التلخيص ٢٤. وصاحب التلخيص هو جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب، ت ٧٣٩ هـ. (الدرر الكامنة ١٢٠/٤، البدر الطالع ١٨٣/٢).

(١٨٠) من التلخيص لأنّ السياق يقتضيها.

(١٨١) المطول ١٥.

قال بعضُ المُحشين: (وقال ابن هشام في حواشي التسهيل: لم يُسمع منهم إلّا مقروناً بالفاء، وهي زائدة لازمة عندي).

وقال الدّماميني[١٨٢] نقلا عن ابن السِّيد[١٨٣] في نحو: (أخذتُ درهماً فقط): أخذتُ درهماً فاكتفيتُ به، فجعلها عاطفة. قال: وهو خيرٌ من قول التفتازاني وابن هشام.

بقي أنّه يُرَدُّ على كلام (المطوّل) أنّ الفاء في جواب الشرط ليس للتزيين بل من حروف المعاني، ففيه منافاة، ويُجابُ بأنّ الشرط المحذوف إنّما يُعتبرُ لإصلاح الفاء المذكور للتزيين، وليس في المعنى داعٍ الى[١٨٤] اعتبار الشرط المحذوف، فذكر الفاء لتزيين اللفظ فيه تقوية لجانب المعنى لرعاية جانب اللفظ.

هذا (١٤) والأظهر أنّ قوله[١٨٥]: وكأنّه توجيه ثانٍ[١٨٦]، ثمّ انّه قدّر أداة الشرط المحذوفة (إذا)، وكذا وقع لغيره. والحقُّ انّه لا يُحذف من أدوات الشرط إلّا (إنْ).

وأورد عليه ابنُ كمال باشا[١٨٧] بعد أنْ نقل عن المغني[١٨٨] أنّها تكون بمعنى (حَسْب) كـ (قَدْ)، واسم فعلٍ بمعنى (يكفي): أنّ المناسب

---

(١٨٢) شرح الدماميني ق ٦٣.

(١٨٣) عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، ت ٥٢١ هـ. (قلائد العقيان ٢٢١، إنباه الرواة ١٤١/٢).

(١٨٤) م: إلا.

(١٨٥) م : قولهم.

(١٨٦) من م. وفي الأصل: ثاني.

(١٨٧) أحمد بن سليمان، من علماء الأتراك، ت ٩٤٠ هـ. (الشقائق النعمانية ٢٢٦، شذرات الذهب ٢٣٨/٨).

(١٨٨) مغني اللبيب ١٩١.

للمقام [جعلها بمعنى حَسْب وعلى تقدير][189] جعلها اسم فعل فهي بمعنى (يكفي). قالَ: فجعلها هنا اسم فعل وأنّها بمعنى (انْتَهِ) غلط مرتين.

* * *

ومنها قولهم: كائناً ما كانَ

قال بعضُ المحققين: (جعل الفارسي (ما) في: (لأضربنّه كائناً ما كان) مصدرية، و(كان) صلتها، وهما في محل رفع بـ (كائن)، وكلاهما على التمام، أي: كائناً كونُهُ.

وقيل: (كائن) من الناقصة أيضاً، و(ما) موصولة استعملت لمَنْ يعقلُ كـ (ما) في: (لا سيّما زيد) وفي (كائن) ضمير هو اسمها، و(ما) خبرها. وفي (كان) ضمير (ما) اسمها، وخبرها محذوف، أي: كائناً الشخص الذي هو إيّاه.

ويجوز كون (ما) نكرة موصوفة بـ (كان) وهي تامة، والتقدير: لأضربنّه كائناً شيئاً كانَ، أي: شيئاً[190] وُجِدَ، والمعنى: لأضربنّه كائناً بصفة الوجود، من غير نظر الى حال دون حال، مفرداً كان أو مركباً، كُلاًّ أو جزءاً، ولعلّ هذا أولى من الذي قبله). انتهى.

أقول: ويخطر لي وجه آخر وهو: أنّ (ما) صلة للتوكيد، و(كائناً)[191] و(كان) تامتان، والمعنى: لأضربنّه موجوداً وُجِد، أي: أيّ شخصٍ وُجِدَ صغيراً أو كبيراً، جليلاً أو حقيراً.

---

(١٨٩) من ٢، م. وهي ساقطة من الأصل بسبب انتقال النظر، ويحدث في الجمل المتشابهة النهايات.

(١٩٠) (كان، أي شيئاً): ساقط من م.

(١٩١) من ٢، ب، م. وفي الأصل: كائن.

ووجهٌ آخرُ: وهو أنْ تكون (ما) نكرة صفة لكائن أو بدلاً منه، فإذا قلتَ: (لأضربنّ رجلاً كائنا ما كان)، فالمعنى: لأضربنّ رجلاً موجوداً شخصاً وُجِدَ. والمعنى على التعميم كالأول[192]، أي: أيّ شخصٍ.

وقد خرَّجوا على هذين الوجهين قوله تعالى: ﴿ **مثلاً ما بعوضةً** ﴾[193].

ووقع في عبارة (المطوّل): كائناً مَنْ كانَ أنا أو غيري.

فقال الفاضل الفَنَري: (كائناً: حال، و(مَنْ) موصوفة في محل نصب خبراً لـ (كائناً)، والعائد محذوف، أي: كانَه، واعترض بامتناع حذف خبر كان. نصّ عليه ابن هشام وصاحب اللباب[194] وغيرهما. وأُجيبَ بأنّه هاهنا سماعي ثَبَت على خلاف القياس، ولو قيل: (١٥) كان تامة، وفاعله راجع الى (مَنْ) لم يحتج الى ما ذكره. و(أنا) خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أنا أو غيري، أو بدل مِن (مَنْ كان)، على أنْ يكون من قبيل استعارة الضمير المرفوع للمنصوب، كما استعير للمجرور في: [ما][195] أنا كانت). انتهى.

* * *

ومنها قولهم: بعد اللَّتيَّا والَّتي

قال محقّقُ الروم حسن جلبي الفناري: (اللَّتيّا) تصغير (التي) على خلاف القياس، لأنّ قياس التصغير أنْ يُضمَّ أولُ المُصَغّر، وهذا بقي على

(١٩٢) م: كالأولى.

(١٩٣) البقرة ٢٦. وينظر في الآية: معاني القرآن للفراء ٢١/١ ومعاني القرآن للأخفش ٥٣ ومعاني القرآن وأعرابه ٧٠/١.

(١٩٤) محمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني، ت ٦٨٤ هـ. (بغية الوعاة ٢١٩/١، مفتاح السعادة ٢١٩/١).

(١٩٥) من ٢، م.

فتحته الأصلية، لكنّهم عوضوا عن ضمّ أوّله بزيادة الألف في آخره كما فعلوا ذلك في نظائره من (اللذيّا) و(ذيّاك) و(ذيّا). والمعنى: بعد اللحظة الصغيرة والكبيرة التي من فضاحة[١٩٦] شأنها كَيْتَ وكَيْتَ، حُذِفت الصلة إيهاماً لقصور العبارة عن الإحاطة بوصف الأمر الذي كُني بهما عنه، وفي ذلك من تفخيم أمره ما لا يخفى. انتهى.

وأصله أنّ العرب تقول ذلك في الأمر الصعب الذي لا يُراد فعله[١٩٧]، والتزموا عدم ذكر صلة لهما لا لفظاً ولا تقديراً لِمَا مرَّ، فيُلغز ويُقال: أيّ موصول وليس له صلة ولا عائد[١٩٨]؟ وقد نظم ذلك بعضُ مشايخ مشايخنا فقالَ:

يا أيّها النحويّ ذا العرفان ... ومَنْ حوى لطائفَ البيان
ما اسمانِ موصولان مبنيان ... ولم يكونا قطُّ يوصلان

* * *

ومنها قولهم: أوّلاً وبالذات

قال الفَنَريّ في حواشي المطوّل[١٩٩]: (أوّلاً): منصوب على الظرفية بمعنى (قبل)، وهو ح[٢٠٠] منصرفٌ لا وصفية[٢٠١] [له][٢٠٢] ولذا دخله التنوين مع أنّه (أفعل) التفضيل في الأصل بدليل الأولى والأوائل كالفُضلى

---

(١٩٦) م: فظاعة.
(١٩٧) ينظر في (اللتيا والتي): الأمثال ٢٥٦، جمهرة الأمثال ٢٢٣/١، الأشباه والنظائر ٢٩٥/٤.
(١٩٨) م: وليس له عائد.
(١٩٩) حاشية الفنري ق ٧٥.
(٢٠٠) ح: أي حينئذ.
(٢٠١) من م. وفي الأصل وسائر النسخ: للوصفية.
(٢٠٢) من م ، م.

والأفاضل، وهذا معنى ما قاله في الصحاح[٢٠٣]: (إذا جعلته صفة لم تصرفه، تقول: لقيته عاماً[٢٠٤] أوّلَ، وإذا لم تجعله صفة صرفته، تقول: لقيته عاماً أوّلاً[٢٠٥]. أوّل[٢٠٦] معناه في الأوّل: أوّل من هذا العام، وفي الثاني: قبل هذا العام.

والباء في (بالذات) بمعنى (في) وهو معطوف على (أوّلاً)[٢٠٧]، أي: في ذات المعنى بلا واسطة). انتهى.

* * *

ومنها قولهم: وهذا الشيء لا محالةَ كذا

وهي مصدر ميمي بمعنى التحوّل من حالٍ الى كذا، بمعنى تحوّل إليه، وخبر (لا) محذوف، أي: لا محالةَ موجودٌ. والجملة معترضة بين اسم (إنّ) وخبرها مفيدة تاكيد الحكم.

* * *

ومنها قولهم: لا أَفْعَلُهُ البَتَّةَ

وهي مصدر من (البَتّ) بمعنى القطع[٢٠٨].

وفي القاموس[٢٠٩]: (لا أفعلُهُ البَتَّةَ وبتَّةً: لكلِّ أمرٍ لا رَجْعَةَ فيه). انتهى.

---

(٢٠٣) الصحاح (وأل).
(٢٠٤) من م والصحاح. وفي الأصل: عام.
(٢٠٥) من م والصحاح. وفي الأصل: عام أول.
(٢٠٦) ساقطة من م ، ب.
(٢٠٧) من م ، ب. وفي الأصل: أوّل.
(٢٠٨) ينظر: الزاهر ٣٥٧/٢، اللسان والتاج (بتت).
(٢٠٩) القاموس المحيط ١٨٨ (البت).

والمشهور على الألسنة أنّ همزتها همزة قطع. وبه صَرَّح الإمام الكِرْماني[٢١٠] في شرح البخاري.

وردّه الحافظ ابنُ حجر[٢١١] في شرحه (فتح الباري) بما حاصله: أنّه لم يَرَ أحداً من أهل اللغة صرَّحَ بذلك.

ونازعه البدر العَيْني[٢١٢] في شرحه[٢١٣] أيضاً بأنّ عدم رؤيته واطلاعه على التصريح بذلك لا يُنافي وجوده.

قلتُ: القياس يقتضي ما قاله الحافظ فإنّه من المصادر الثلاثية، وهمزاتها [همزة][٢١٤] وصل، وبمنازعة العيني لا يثبت المدَّعى.

نَعَمْ قد يُقال من حُسْنِ الظنِّ بالإمام الكِرْماني أنّه لا يقولُ ذلك من رأيه مع مخالفته لقياسه على نظائره، فلولا وقوفه[٢١٥] على ثَبَت[٢١٦] في ذلك لما قاله.

وصرّح بعض الفضلاء بأنّ المشهور كونها همزة قطع وانّه مما خالف القياس. وهو يؤيد ما قاله الكِرْماني. والله تعالى أعلمُ بحقيقة الحال.

ثمّ رأيت في الشرح الكبير[٢١٧] للعلامة الدماميني على المغني عند قوله

---

(٢١٠) شرح الكرماني ١٩٤/٢٠. والكرماني محمد بن يوسف بن علي، ت ٧٨٦ هـ. (الدرر الكامنة ٧٧/٥، بغية الوعاة ٢٨٩/١).

(٢١١) فتح الباري ٥٧/٢٠. وابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، ت ٨٥٢ هـ. (الضوء اللامع ٣٦/٢، طبقات الحفاظ ٥٤٧).

(٢١٢) محمود بن أحمد، ت ٨٥٥ هـ. (الضوء اللامع ١٣١/١٠، بغية الوعاة ٢٧٥/٢).

(٢١٣) عمدة القاري ٢٥٣/٢٠.

(٢١٤) من م.

(٢١٥) ب: وقوعه.

(٢١٦) م: ما ثبت.

(٢١٧) شرح الدماميني ٣٤.

في[218] باب الهمزة: (ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً البَتَّةَ)[219] ما نصه: (هي بمعنى القول المقطوع به، قالَ الرضي[220]: وكأنَّ اللام فيها في الأصل للعهد، أي: القطعة المعلومة التي لا تردّد[221] فيها. فالتقدير هنا: أجزمُ بهذا الأمر، وهو أنّه لو كان على حقيقة الاستفهام لم يكن مدحاً قطعة واحدة. والمعنى: أنّه ليس فيه[222] تردّد بحيث أجزم به، ثُمّ يبدو لي، ثُمّ أجزمُ به مرة أخرى فيكون[223] قطعتين أو أكثر، بل هو قطعة واحدة لا يُثَنَّى[224] فيها النظر. فالبَتَّة بمعنى القطعة، ونصبها نصب المصادر). انتهى.

وفي هذا إشارة ظاهرة الى أنّ الهمزة [همزة][225] وصل، (١٧) بل كلام الرضيّ كالصريح في ذلك، اللهمّ إلّا أنْ يكونَ ذلك بناءً على ما هو القياس فلا يُنافي ما قدّمناه من أنّ قطع[226] همزتها مما خالف القياس.

ثُمَّ رأيتُ التصريح بذلك في تصريح الشيخ خالد الأزهري[227] في بحث المعرفة حيث قال: (البَتَّة: بقطع الهمزة سماعاً، قاله شارح اللباب[228]، والقياس وصلها). انتهى بحروفه فليتأمَّل.

---

(٢١٨) من م ، م. وفي الأصل: من.

(٢١٩) مغني اللبيب ١١.

(٢٢٠) شرح الرضي ٣٢٥/١.

(٢٢١) من شرح الرضي وشرح الدماميني. وفي الأصل والمطبوع: تعدد.

(٢٢٢) شرح الدماميني: فيها.

(٢٢٣) م: ليكون.

(٢٢٤) من شرح الرضي وشرح الدماميني. وفي الأصل والمطبوع: لا شيء فيها للنظر.

(٢٢٥) من م.

(٢٢٦) ب: همزتها قطع.

(٢٢٧) شرح التصحيح على التوضيح ٩٤/١. وخالد بن عبدالله الأزهري، ت ٩٠٥ هـ. (الكواكب السائرة ١٨٨/١، شذرات الذهب ٢٦/٨).

(٢٢٨) هو قطب الدين محمد بن مسعود الفالي، ت بعد ٧٣٣ هـ. وجاء في لباب الاعراب ٢٨٠ أنّ الأكثر فيه التعريف وقطع الهمزة بمعزل عن القياس، لكنه مسموع.

ومنها قولهم: فَضْلاً

كقولك: (فلانٌ لا يملكُ درهماً فضلاً عن دينارٍ): ومعناه: أنّه[٢٢٩] لا يملك درهماً ولا ديناراً، وأنّ عدمَ ملكِهِ للدينار أولى من عدم ملكه للدرهم، وكأنَّهُ قالَ: لا يملكُ درهماً فكيف يملك ديناراً، وانتصابه على وجهين محكيين عن[٢٣٠] الفارسي: أحدهما: أنْ يكونَ منصوباً[٢٣١] بفعل محذوف، وذلك الفعل نعت للنكرة. والثاني: أنْ يكونَ حالاً من معمول الفعل المذكور وهو (درهماً)، وإنّما ساغ مجيء الحال منه مع كونه نكرة للمسوّغ وهو: وقوع النكرة في سياق النفي، والنفي يُخرج النكرة من حيِّز الإبهام الى حيِّز العموم، وضعف الوصف، فإنّه متى امتنع الوصف بالحال أو ضعف ساغ مجيئها من النكرة، فالأول كقوله تعالى: ﴿ **أو كالذي مرَّ على قريةٍ وهي خاويةٌ على عُروشِها** ﴾[٢٣٢]، فإنّ الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفةً خلافاً للزمخشري[٢٣٣]. والثاني كقولهم: (مررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ) فإنّ الوصفَ بالمصدر خارجٌ عن القياس.

وإنما لم يُجز الفارسي في (فضلاً) كونه صفة لدرهم لأنّه[٢٣٤] رآه منصوباً أبداً سواء كانَ ما قبله منصوباً أم مرفوعاً أم مخفوضاً.

وزعم أبو حيان أنّ ذلك لأنّه لا يوصف بالمصدر إلّا إذا أُريدت المبالغة لكثرة وقوع ذلك الحدث من صاحبه وليس بمرادٍ هنا.

وأمّا القولُ بأنّه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتقّ أو على تقدير

---

(٢٢٩) من ͏م ، م. وفي الأصل: أن.

(٢٣٠) من م. وفي الأصل: عند.

(٢٣١) م: مصدراً.

(٢٣٢) البقرة ٢٥٩.

(٢٣٣) ينظر: الكشاف ٣٨٩/١.

(٢٣٤) من م. وفي الأصل: فإنّه.

المضاف فليس قول المحققين، فهذا منتهى القول في[٢٣٥] توجيه إِعراب الفارسيّ.

وأمّا تنزيله على المعنى المراد فَعَسِرٌ، وقد خُرِّجَ على أَنَّهُ من باب قوله[٢٣٦]:

على لاحِبٍ لا يُهتَدَى بمنـارِهِ

(١٨) ولم يذكر أبو حيان سوى ذلك، وقال: قد يُسلِّطونَ النفي على المحكوم عليه بانتفاءِ صفتِهِ فيقولونَ: (ما قامَ رجلٌ عاقِلٌ) [أي: لا رجلَ عاقلٌ][٢٣٧] فيقوم، فإنّه لا يريد اثبات منارٍ للطريق وينفي[٢٣٨] الاهتداء عنه، وإنّما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية [به، أي: لا منار لهذا الطريق فيُهتَدَى به][٢٣٩].

وعلى هذا خرّج: ﴿ **فما تنفعهم شفاعةُ الشافعين** ﴾[٢٤٠]، أي: لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته. وعلى هذا يتخرج المثال المذكور، أي: لا يملك درهماً فيفضل عن دينارٍ له، وإذا انتفى ملكه للدرهم كانَ انتفاء ملكه للدينار[٢٤١] أولى.

وفيه[٢٤٢] أنّ (فضلاً) مقيِّد للدرهم أو معمول للمقيّد على الإعرابين

(٢٣٥) من ٢ ، م، المسائل السفرية. وفي الأصل: من.

(٢٣٦) صدر بيت لامرئ القيس، ديوانه ٦٦ وعجزه :

إذا سافَـــه العـــود النباطـــيّ جرجـــرا

(٢٣٧) من المسائل السفرية، وهو ساقط بسبب انتقال النظر.

(٢٣٨) من م والمسائل السفرية، وفي الأصل: نفي.

(٢٣٩) من المسائل السفرية.

(٢٤٠) المدثر ٤٨.

(٢٤١) من ٢ ، م. وفي الأصل: الدينار.

(٢٤٢) أي في (المسائل السفرية).

السابقين، فلو قُدِّر النفي مسلطاً على القيد اقتضى مفهومه خلاف المراد، وهو أنّه[٢٤٣] يملك الدرهم ولكنّه لا يملك الدينار، ولمّا امتنع [هذا][٢٤٤] تعيَّنَ الحمل على الوجه المرجوح، وهو تسليط النفي على المقيّد، وهو الدرهم، فينتفي الدينار، لأنّ الذي لا يملكُ الأقلَّ لا يملكُ الأكثرَ، فإنّ المراد بالدرهم ما يساويه من النقود لا الدرهم العرفي.

والذي ظهر لي في توجيه هذا الكلام أنْ يُقالَ: إنّه في الأصل جملتان مستقلتان ولكنّ الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل الإشكال بسببه. وتوجيه ذلك أنْ يكونَ هذا الكلام في اللفظ أو في التقدير جواباً لمستخبرٍ قالَ: (أيملكُ فلانٌ ديناراً؟)، أو ردًّا على مُخْبِرٍ قالَ: (فلانٌ يملكُ ديناراً)، فقِيل في الجواب: (فلانٌ لا يملك درهماً)، ثم استُؤنِفَ كلامٌ آخرُ.

ولك[٢٤٥] في تقديره وجهان:

أحدهما: أنْ يُقدّرَ: أخبرك[٢٤٦] بهذا زيادةً عن الإخبار عن دينارٍ[٢٤٧] استفهمت عنه، وزيادةً عن دينارٍ أخبرت بملكه له، ثُمّ حذفت جملة (أخبرك بهذا) وبقي معمولها وهو (فضلاً) كما قالوا: (حينئذٍ الآن) بتقدير: كان ذلك حينئذ[٢٤٨] واسمع الآنَ، فحذفوا الجملتين وأبقوا من كلٍّ منهما معمولها ثم حُذِفَ مجرور (عن) وجارّ (الدينار)، وأدخلت (عن) الأولى على (الدينار) كما قالوا: (ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِهِ الكُحْلُ من

---

(٢٤٣) من م ، م. وفي الأصل: أن.

(٢٤٤) من م ، م.

(٢٤٥) من م ، ب، م، المسائل السفرية. وفي الأصل: وذلك.

(٢٤٦) في المسائل السفرية: (اخبرتك)، في الموضعين.

(٢٤٧) من م والمسائل السفرية. وفي الأصل: عما استفهمت عنه.

(٢٤٨) رسمت حينئذ: (ح) في الموضعين وفضّلنا اثبات الكلمة لا الرمز.

زيدٍ)[٢٤٩]، والأصل: منه في عين زيد، ثُمّ حُذِف مجرور (مِن) وهو الضمير، وجارّ العين وهو (في)، ودخلت (مِن) على (١٩) العين.

والثاني: أنْ يُقدّرَ فضل[٢٥٠] انتفاء الدرهم عن فلان فضلاً[٢٥١] عن انتفاء الدينار عنه[٢٥٢]. ومعنى ذلك أنْ تكون[٢٥٣] حالة هذا المذكور في الفقر[٢٥٤] معروفة عند الناس. والفقير[٢٥٥] إنّما ينفى عنه في العادة مِلك[٢٥٦] الأشياء الحقيرة لا مِلك الأموال الكثيرة، فوقوع نفي ملك الدرهم عنه في الوجود عن وقوع نفي الدينار عنه، أي: أكثر منه. يُقال: فضل عنه وعليه بمعنى زاد.

و(فضلاً) على التقدير الأول حال، وعلى الثاني مصدر، وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسي، لكنّ توجيه الإعرابيين مخالفٌ لما ذكر، [وتوجيه المعنى مخالفٌ لما ذكروا، لأنّه إنما يتضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وجّهت، لا على ما وجّهوا][٢٥٧].

ولعلّ مَنْ لم يَقْو[٢٥٨] أُنْسُهُ بتجوّزات[٢٥٩] العرب في كلامها يقدحُ فيما ذكرت بكثرة الحذف، وهو كما قيل[٢٦٠]:

---

(٢٤٩) ينظر في مسألة الكحل: الكتاب ٢٣٢/١، المقتضب ٢٤٨/٣، شرح المقدمة المحسبة ٤٠٠، منثور الفوائد ٥٠، شرح عمدة الحافظ ٧٧٣، شرح الكافية ٤٦٦/٣، شفاء العليل ٦١٩، رسالة على مسألة الكحل من الكافية.

(٢٥٠) أ : فضلاً.

(٢٥١) ساقطة من المسائل السفرية.

(٢٥٢) من م والمسائل السفرية. وفي الأصل: منه.

(٢٥٣) من ب. وفي الأصل: يكون.

(٢٥٤) في المسائل السفرية: النفي.

(٢٥٥) من أ ، م. وفي الأصل: الفقر.

(٢٥٦) من أ ، م. وفي الأصل: تلك.

(٢٥٧) من المسائل السفرية ٢٠.

(٢٥٨) من م والمسائل السفرية. وفي الأصل: من فقد.

(٢٥٩) من ب والمسائل السفرية. وفي الأصل: بتجويزات.

(٢٦٠) للكميت بن زيد، شعره: ١١٩/١ وفيه: وإن لم... فلا رأي للمحمول...

إذا لم يكنْ إلاّ الأسنةَ مركبٌ   فلا رأيَ للمحتاجِ إلاّ رُكوبُها

وقد بيَّنْتُ في التوجيه أنّ مثل هذا الحذف والتجوّز[٢٦١] واقِعٌ في كلامهم.

هذا خلاصة ما ذكره ابن هشام الأنصاري في رسالته[٢٦٢].

وقد قرَّر الاعراب والمعنى المراد السيد الشريف، قدّس سره، في حواشي الكشاف[٢٦٣] على غير ما مرَّ فقال: (هو مصدر يتوسط بين أدنى وأعلى للتنبيه بنفي[٢٦٤] الأدنى واستبعاده عن الوقوع على نفي الأعلى واستحالته، أي: عدّه محالاً[٢٦٥] عُرفاً، فيقع بعد نفي: إمّا صريحٌ كقولك: (فلانٌ لا يُعطي الدرهمَ فَضْلاً عن [أنْ يُعطي] الدينار، تريد: أنّ اعطاءَه الدرهمَ منفيٌّ ومستبعدٌ فكيف يُتصوَّرُ منه اعطاء الدينار، وإمّا ضمني كقوله[٢٦٦]: (وتقاصر الهمم... الخ)، يريد أنّ هممهم تقاصرت عن بلوغ أدنى عدد هذا العلم وصار منفياً مستبعداً عنهم فكيف ترقى الى ما ذكر.

وهو مصدر قولك: فضل عن المال كذا، إذا ذهب أكثرُهُ وبقي أقلّه. ولمّا اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى الكثرة والقلّة ظهر هناك توجيهان:

ــ فمنهم مَنْ نظر الى معنى الذهاب والبقاء فقال: تقدير الكلام: فضل عدم اعطاء الدرهم من اعطاء الدينار، أي: ذهب اعطاء الدينار بالمرة[٢٦٧]

---

(٢٦١) من ب والمسائل السفرية.

(٢٦٢) المسائل السفرية ١١ــ٢٠.

(٢٦٣) حاشية الشريف ١/١٩ والزيادة منها.

(٢٦٤) م: ينفي.

(٢٦٥) من م ، ب. وفي الأصل: حالاً.

(٢٦٦) أي الزمخشري في الكشاف ١/١٩.

(٢٦٧) في حاشية السيد الشريف: بالكلية.

وبقي عدم اعطاء الدرهم، فالباقي هو نفي الأدنى المذكور قبل (فضلاً)، والذاهب(٢٦٨) هو نفس الأعلى المذكور بعده.

وعلى هذا التوجيه يفوت شيئان من أصل (٢٠) الاستعمال:

الأول: كون الباقي من جنس الذاهب، إذْ ليس انتفاء الأدنى من جنس الأعلى.

الثاني: كون الباقي أقلّ [من الذاهب، إذْ لا معنى لكون انتفاء الأدنى أقلّ](٢٦٩) من جنس الأعلى.

فإنْ قلتَ: يردّ عليه(٢٧٠) أنّ المفهوم من (فضلاً) حينئذ أنّ ما بعده ذاهبٌ منتفٍ بتمامه، وأمّا أنّه أدخل في الانتفاء وأقوى فيه مما نفي قبله كما هو المقصود فلا.

قلتُ: قد يفهم ذلك من كونه أعلى وأدنى، لأنّ الأعلى أولى بالانتفاء من الأدنى.

ـــ ومنهم من نظر الى القِلّة والكثرة فقال: التقدير في المثال: فضل عدم اعطاء الدرهم عن عدم اعطاء الدينار، أي: العدم الأوّل قليل بالقياس الى العدم الثاني، فإنّ الأوّلَ عَدَمٌ ممكن مستبعد وقوعه، والثاني عَدَمٌ مستحيل، فهو أكثر قوّة وأرسخ من الأول.

وعلى هذا التوجيه يفوت من أصل الاستعمال معنى الذهاب والبقاء، ويلزم أنْ لا تكون كلمة عن صلة(٢٧١) له بحسب معناه المراد، بل بحسب أصله، ويحتاج الى تقدير النفي فيما بعد (فضلاً).

---

(٢٦٨) من م وحاشية السيد الشريف. وفي الأصل و ٢ وب: الذهاب.

(٢٦٩) من م وحاشية السيد الشريف. وهو ساقط من الأصول الثلاثة بسبب انتقال النظر.

(٢٧٠) (يرد عليه) ليس في حاشية السيد الشريف.

(٢٧١) من ٢ ، ب، م. وفي الأصل: كلمة.

وههنا توجيه ثالث مبني على اعتبار ورود النفي [على الأدنى بعد توسط (فضلاً) بينه وبين الأعلى، كأنّه قيل: يُعطي الدرهم فضلاً عن الدينار، على معنى: ذهب اعطاء الدينار وبقي من جنسه بقيّة هي اعطاء الدرهم ثُمّ أورد النفي][272] على البقية، وإذا انتفت[273] بقية الشيء كان ما عداها أقدم منها في الانتفاء. ويرجع حاصل المعنى الى أنّ اعطاء الدينار انتفى أوّلاً ثم تبعه في الانتفاء إعطاء الدرهم)[274]. انتهى ملخّصاً[275].

ثم ذكر بعد ما مرَّ ما نصّه، قال[276]، رحمه الله تعالى: (لزم حذف ناصب (فضلاً) لجريه مجرى تتمة الأول، بمنزلة (لا سيما) ولا محل لذلك المحذوف من الإعراب البتة، وردّ به على مَنْ زعم أنّه حال[277]. ولا يلتبس عليك أنّ فاعل ذلك [الفعل] المحذوف هو الأدنى على الوجه الأخير، ونفيه على الوجهين الأولين). انتهى.

وعدم صحة كونه حالاً على المعنى الذي قرره ظاهر، وكذا عدم كون الجملة صفة، بخلاف ذلك كله على المعنى الذي قرّره ابن هشام كما لا يخفى على ذوي الأفهام.

* * *

ومنها قولهم: وهذا بخلافِ كذا

والظاهر أنّ الخبر (خلاف) والباء زائدة فيه (٢١) كقوله تعالى:

---

(٢٧٢) من م ، م، حاشية السيد الشريف. وهي ساقطة بسبب انتقال النظر.

(٢٧٣) من حاشية السيد الشريف. وفي الاصل و م وب: انتفى.

(٢٧٤) حاشية السيد الشريف ١/١٩ــ٢٠.

(٢٧٥) من م ، ب، م. وفي الأصل: تلخيصاً.

(٢٧٦) حاشية السيد الشريف ١/٢٠ والزيادة منه.

(٢٧٧) عبارة الحاشية: (ولا محل لذلك المحذوف من الإعراب وإنْ زعم بعضهم أنه حال).

﴿ جزاءُ سيِّئةٍ بمِثْلِها ﴾[٢٧٨]، أو (الخلاف) اسم مصدر خالف، أي: وهذا ملتبسٌ بمخالفة كذا.

وقد يقولون: (بخلاف ما لو كان كذا)، وقد ذكر في المغني[٢٧٩] في بحث (لو) أنّها تكون حرفاً مصدرياً، وأكثر[٢٨٠] وقوعها بعد (ودَّ) أو (يودّ)، نحو: « يَوَدُّ أَحَدُهم لو يُعَمَّرُ »[٢٨١]، وقد تقع بدونهما، ومنه قولُ قُتَيْلَةَ[٢٨٢]:

ما كانَ ضرَّكَ لو مَنَنْتَ ورُبَّما — مَنَّ الفَتَى وهو المَغيظُ المُحْنَقُ

قال الدَّمامينيّ[٢٨٣] في شرحه: (قلتُ: وعلى كون (لو) مصدرية يتخرّج ما يقعُ في تصانيف العلماء كثيراً من قولهم: (بخلاف ما لو كان كذا)، كقول ابن الحاجب في كتابه الفقهي[٢٨٤]: [بخلاف ما لو وقع ميتاً، وقول صاحب التلخيص[٢٨٥]]: (بخلاف ما لو أُخِّرَ)، فيكون التقدير: بخلاف وقوعه ميتاً[٢٨٦] وبخلاف تأخيره. و(ما) زائدة بين المضاف والمضاف اليه، نحو: (جئتك غير ما مرَّة). هذا أقرب ما يخرّج مثل هذا التركيب عليه، والله أعلمُ). انتهى[٢٨٧].

* * *

(٢٧٨) يونس ٢٧. وفي الأصل والمطبوع: وجزاء.

(٢٧٩) مغني اللبيب ٢٩٣.

(٢٨٠) من ب والمغني. وفي الأصل: والأكثر.

(٢٨١) البقرة ٢.

(٢٨٢) الحماسة لأبي تمام ٤٧٨/١، شرح أبيات مغني اللبيب ٥٤/٥.

(٢٨٣) تحفة الغريب ق ٩٢، والزيادة منها.

(٢٨٤) منتهى السول والأمل، وهو في أصول الفقه. وله كتاب (جامع الامهات)، وهو في الفقه المالكي.

(٢٨٥) التلخيص في علوم البلاغة ٨٤.

(٢٨٦) ب: مؤخراً.

(٢٨٧) من قوله (وقد يقولون... انتهى) ساقط من م. والشرح برمته ساقط من ٢ .

ومنها قولهم: هو كـ (لاشيء)، ووجوده كـ (لاوجود)

صارت (لا) مع [ما][288] بعدها كلمة واحدة، وأجري الإعراب على آخرها، وعرّفت باللام في مثل: (اللاحجر).

وقيل: هو بمعنى (غير)، إلّا انّ إعرابها أظهرُ فيما بعدها، لكونها على صورة الحرف، كما في (إلّا) بمعنى (غير). انتهى[289].

* * *

ومنها قولهم: وليس هذا كما زعمه فلان صواباً، ونظائره

ومثله قول المطوّل: وليس كما توهم كثير من الناس مبنياً. قالَ محشيه الفاضل السيالكوتي[290]: الجار والمجرور في موضع[291] المصدر[292]. أي: ليس مبنياً بناءً مثل ما توهمه كثير من الناس، أو في موقع الحال من ضمير[293] (مبنياً)، أي: ليس مبنياً حال كونه مماثلاً لما توهمه كثيرٌ، على ما قاله صاحب المغني[294] في قوله تعالى: ﴿ **كما بَدَأنا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعيدُهُ** ﴾[295]. والقولُ بأنّه خبر ليس، و(مبنياً) بدلٌ منه، أو خبرٌ بعدَ خبرٍ، تكلُّفٌ.

* * *

---

(٢٨٨) من ب.

(٢٨٩) التركيب والشرح ساقط من م ، م.

(٢٩٠) عبد الحكيم بن محمد الهندي، ت ١٠٦٧ هـ. (خلاصة الأثر ٣١٨/٢، الأعلام ٥٥/٤).

(٢٩١) ب: موقع.

(٢٩٢) (الجار والمجرور... المصدر) ساقط من م.

(٢٩٣) ب: من الضمير في.

(٢٩٤) مغني اللبيب ١٩٤.

(٢٩٥) الأنبياء ١٠٤.

ومنها قولهم: قالوا عن آخرهم

ومثله قول الكشاف[٢٩٦]: (وقد عجزوا عن آخرهم).

قال (٢٢) السيد الشريف[٢٩٧]، قدّس سره: (عن آخرهم) صفة مصدر محذوف، أي: عجزاً صادراً عن آخرهم، وهو عبارة عن الشمول [والاستيعاب]، فإنّ العجز إذا صدر عن الآخر فقد صدر أوّلاً عن الأوّل. وقيل: [معناه]: عجزاً متجاوزاً عن آخرهم فيدلّ على شموله إيّاهم وتجاوزه عنهم، فهو أبلغُ من أنْ يُقال: (عجزوا كلُّهُم). ورُدَّ بأنّ التجاوز، بمعنى التعدي [والمجاوزة، يتعدى] بنفسه، والذي يتعدى بـ (عن) معناه العفو. وقيل: عجزاً صادراً عن آخرهم الى أولهم. ورُدّ بأنّ مقابل (الى) هو (مِن) لا (عَنْ). انتهى.

* * *

ومنها قولهم: وناهِيكَ بكذا

كقول الكشاف[٢٩٨]: (وناهِيكَ بتسوية سيبويه دلالةً قاطعةً).

قال السيد الشريف[٢٩٩]: أي: حسبُك وكافيك بتسويته، وهو اسم فاعل من النهي، كأنّه ينهاكَ عن تطلّب دليل سواه، يُقال: (زيدٌ ناهيكَ مِن رجلٍ)، أي: [هو] ينهاك عن غيره بجده وغنائه. و(دلالة قاطعة) نصب على التمييز من ناهيك. انتهى.

---

(٢٩٦) الكشاف ٩٦/١.

(٢٩٧) حاشية السيد الشريف ٩٦/١ والزيادة منها.

(٢٩٨) الكشاف ٩٨/١.

(٢٩٩) حاشية السيد الشريف ٩٨/١ والزيادة منه.

وعليه فالباء مزيدة في الخبر[٣٠٠]. قال الشنواني[٣٠١] في حواشي الأزهرية: إنّ بعض النحاة أعرب (ناهيك) خبراً وزيداً مبتدأ، وزيدت فيه الباء، وهو ظاهر لأنّ المعنى أنّ: زيد ناهيك أنْ تطلب غيره لما فيه من الكفاية. ويحتمل عكسه، وهو أنْ يكون (ناهيك) مبتدأ، و(زيد) خبره، والباء زائدة. ويحتمل أنّ الباء متعلق بمحذوف، وهي مع مدخولها خبر (ناهيك)، بمعنى: كافيك حاصل بزيد. ومثل: (ناهيك بزيدٍ) (ناهيك بي) و(ناهيك به). انتهى.

* * *

ومنها قولهم: يجوز كذا خلافاً لفلان

ووجَّهَهُ[٣٠٢] الجمال بن هشام في بعض مصنفاته[٣٠٣] فقال: قد يُقال: يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أنْ يكون مصدراً كما أنّ قولك: (يجوز كذا اتفاقاً أو اجماعاً)، بتقدير: اتفقوا على ذلك اتفاقاً، وأجمعوا عليه اجماعاً. ويشكل على هذا أنّ فعله المقدّر إمّا (اختلفوا) أو (خالفوا) (٢٣) أو (خالفت).

فإنْ كان (اختلفوا) أشكل عليه أمران:

أحدهما: أنّ مصدر (اختلف) إنّما هو الاختلاف لا الخلاف.
والثاني: أنّ ذلك يأبى أنْ يقول بعده: لفلان.

وإنْ كان (خالفوا) أو (خالفت) أشكل عليه أنّ (خالف) لا يتعدى

---

(٣٠٠) م: الفاعل. وما بعده الى نهاية الكلام عن هذا التركيب ساقط منها.
(٣٠١) أبو بكر بن اسماعيل التونسي، ت ١٠١٩ هـ. (خلاصة الأثر ٧٩/١، الأعلام ٣٦/٢).
(٣٠٢) من م. وفي الأصل: ووجه.
(٣٠٣) وهي المسائل السفرية.

باللام بل بنفسه. وقد يُختار هذا القسم ويُجاب عن هذا الاعتراض بأنْ يُقالَ: قُدّر اللام مثلها في (سقياً له)[٣٠٤] أي متعلقة بمحذوف تقديره: أعني له، أو: ارادتي له، ألا ترى أنّه لا يتعلّق بـ (سقياً) لأنّ (سقى) يتعدى بنفسه.

والوجه الثاني: أنْ يكون حالاً، والتقدير: أقول ذلك خلافاً لفلان، أي[٣٠٥]: مخالفاً له. وحذفُ القول كثير جدًّا حتى قال أبو علي: هو من باب (حدّث عن البحر ولا حَرَج)[٣٠٦].

ودلَّ على هذا العامل أنّ كلَّ حكم ذكره المصنّفون فهم قائلون به، فكأنّ[٣٠٧] القولَ مقدّر قبلَ كلِّ مسألةٍ. وهذه العِلّة قريبة من العِلّة التي ذكروها لاختصاصهم الظروف بالتوسع فيها، وذلك أنّهم قالوا: إنّ الظروف منزّلة من الأشياء منزلة أنفسها لوقوعها فيها وأنّها لا تنفكّ عنها، [والله تعالى أعلم][٣٠٨].

* * *

ومنها قولهم في التاريخ: كان كذا عام كذا

قال العلامة الدماميني في أول شرحه الكبير على المغني[٣٠٩] عند قوله: (وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبع مئة)[٣١٠] ما نصّه: (كثيراً ما

(٣٠٤) ينظر: شرح المفصل ١١٤/١، حاشية الصبان ١١٧/٢.

(٣٠٥) من المسائل السفرية. وفي الأصل: أو.

(٣٠٦) في المسائل السفرية: هو من حديث البحرقلْ ولا حرج.

(٣٠٧) في م والمسائل السفرية: وكأنّ.

(٣٠٨) المسائل السفرية ٢٨. والزيادة منها ومن م. وهنا ينتهي السقط الكبير في م والذي بدأ بعد (ومنها قولهم: وهذا بخلاف كذا).

(٣٠٩) شرح الدماميني ٦/١.

(٣١٠) مغني اللبيب ١.

يقع هذا التركيب، وهو مشكل، وذلك أنّ المراد من قولك: (وقع كذا في عام أربعين)(٣١١) هو الواقع بعد تسعة وثلاثين، وتقرير(٣١٢) الإضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر(٣١٣) إذ ليست فيه [الإضافة](٣١٤) بمعنى اللام ضرورة أنّ المضاف اليه ليس جنساً للمضاف، ولا ظرفاً له، فيكون معنى نسبة العام الى الأربعين كونه جزءاً منها، كما في (يد زيدٍ)، وهذا لا يؤدي المعنى المقصود، إذْ يصدقُ بعامٍ ما منها سواء كان الأخير أو غيره، وهو خلاف الفرض. ويمكن أنْ يقال: قرينة الحال معينة لأنّ المراد الأخير، وذلك لأنّ فائدة التاريخ ضبط الحادثة المؤرّخة(٣١٥) بتعيين زمانها، ولو كان المراد ما يعطيه ظاهر (٢٤) اللفظ من كونِ العام المؤرّخ واحداً من أربعين بحيث يصدق على أيّ عام فرض لم يكن لتخصيص الأربعين مثلاً معنىً يحصل به كمال التمييز للمقصود، ولكنّ قرينة إرادة الضبط بتعيين الوقت تقتضي أنْ يكون هذا العام هو مكمّل عدّة(٣١٦) الأربعين، أو يُقال: حُذِف مضاف لهذه القرينة، والتقدير: في عام آخر أربعين، والإضافة بيانية، أي: في عامٍ هو آخر أربعين فتأمَّلْه). انتهى.

أقول: يظهر لي أنّه لا حاجة الى تقدير المضاف بعد جعل الإضافة بيانية، فإنّ الأربعين كما تُطلق(٣١٧) على مجموعها تُطلق على الآخر منها، وهكذا غيرها من الأعداد بدليل أنّكَ تقول: هذا واحد، هذا اثنان، [هذا

---

(٣١١) بعدها في شرح الدماميني: مثلاً الإخبار بوقوع ذلك في العام الأخير من الأربعين و....

(٣١٢) من م وشرح الدماميني. وفي الأصل: تقدير.

(٣١٣) في الأصل و م : ظ. وهو اختصار لكلمة ظاهر.

(٣١٤) من شرح الدماميني. وفي الأصل: إذ ليست فيه إلّا بمعنى اللام.

(٣١٥) من شرح الدماميني. وفي الأصل: المؤرخ.

(٣١٦) م: مدة.

(٣١٧) م: يطلق.

ثلاثة][318]... م ٥[319]، فتطلق الاثنين على الثاني، والثلاثة[320] على الثالث [كما تُطلق][321] على مجموع الاثنين ومجمـوع الثلاثـة فتأمَّـل. والله [تعالى][322] أعلمُ [بالصواب][323].

تمت بالخير على يد أفقر العباد الى الله الكريم
محمد بن عبدالله الابراهيم الحديثي وذلك في اليوم
الثاني من شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٦

---

(٣١٨) من م.
(٣١٩) ب، م: الخ.
(٣٢٠) م: والثالث.
(٣٢١) من م.
(٣٢٢) من ب.
(٣٢٣) من م.

فهرس المصادر والمراجع(٭)

ــ المصحف الشريف.

(أ)

ــ **أخبار النحويين البصريين:** السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، ت ٣٦٨ هـ، تحـ د. محمد ابراهيم البنا، القاهرة ١٩٨٥.

ــ **الأشباه والنظائر في النحو:** السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١ هـ، تحـ د. عبد العال سالم مكرم، بيروت ١٩٨٥.

ــ **الأعلام:** الزركلي، خير الدين، ط ٣، بيروت ١٩٦٩.

ــ **أعيان القرن الثالث عشر:** خليل مردم بك، بيروت ١٩٧١.

ــ **الأمالي النحوية:** ابن الحاجب، عثمان بن عمر، ت ٦٤٦ هـ،تحـ هادي حسن حمودي، بيروت ١٩٨٥.

ــ **الأمثال:** أبو عبيد، القاسم بن سلام، ت ٢٢٤ هـ، تحـ د. عبد المجيد قطامش، دمشق ١٩٨٠.

ــ **إنباه الرواة على أنباه النحاة:** القفطي، جمال الدين علي بن يوسف،

(٭) المعلومات التامة عن اسم المؤلف وسنة وفاته تذكر عند ورود اسمه أوّل مرّة فقط.

ت ٦٤٦ هـ، تحـ محمد أبي الفضل ابراهيم، مط دار الكتب بمصر ١٩٥٥ـ١٩٧٣.

ــ **الأنساب:** السمعاني، عبد الكريم بن محمد، ت ٥٦٢ هـ، تحـ الشيخ المعلمي اليماني، حيدر آباد الدكن، الهند ١٩٦٢.

ــ **الانصاف في مسائل الخلاف:** أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، ت ٥٧٧ هـ، تحـ محمد محيي الدين عبد الحميد، مط السعادة بمصر ١٩٦١.

ــ **الايضاح في شرح المقامات الحريرية:** المطرزي، ناصر بن عبد السيد، ت ٦١٠ هـ، مخطوطة مكتبة الدراسات العليا بكلية الآداب.

ــ **ايضاح المكنون:** البغدادي، اسماعيل باشا، ت ١٣٣٩ هـ، استامبول ١٩٤٥.

(ب)

ــ **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع:** الشوكاني، محمد بن علي، ت ١٢٥٠ هـ، القاهرة ١٣٤٨ هـ.

ــ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** السيوطي، تحـ أبي الفضل ابراهيم، الحلبي بمصر ١٩٦٥.

ــ **البلغة في تاريخ أئمة اللغة:** الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ت ٨١٧ هـ، تحـ محمد المصري، دمشق ١٩٧٢.

(ت)

ــ **تاج العروس:** الزَّبيدي، محمد مرتضى، ت ١٢٠٥ هـ، مط الخيرية بمصر ١٣٠٦ هـ.

ـ **تاريخ بغداد:** الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، ت ٤٦٣ هـ، مط السعادة بمصر ١٩٣١.

ـ **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم:** ابن مسعر التنوخي، المفضل بن محمد، ت ٤٤٢ هـ، تحـ د. عبد الفتاح الحلو، الرياض ١٩٨١.

ـ **التبيان في اعراب القرآن:** العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، ت ٦١٦ هـ، تحـ البجاوي، البابي الحلبي بمصر ١٩٧٦.

ـ **تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب (القسم الثاني):** الدماميني، بدر الدين محمد بن أبي بكر، ت ٨٢٧ هـ، مصورة المجمع العلمي العراقي عن نسخة الموصل (٩ لغة).

ـ **تذكرة الحفاظ:** الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ت ٧٤٨ هـ، حيدر آباد الدكن، الهند ١٩٦٨ـ١٩٧٠.

ـ **التلخيص في علوم البلاغة:** القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب، ت ٧٣٩ هـ، تحـ عبد الرحمن البرقوقي، مصر ١٩٣٢.

ـ **تهذيب اللغة:** الأزهري، محمد بن أحمد، ت ٣٧٠ هـ، القاهرة ١٩٦٤ـ١٩٦٧.

ـ **التوضيح في حل غوامض التنقيح:** صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود، ت ٧٤٧ هـ، كلكته ١٢٤٥ هـ.

(ج)

ـ **جمهرة الأمثال:** أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله، ت بعد ٣٩٥ هـ، تحـ أبي الفضل وقطامش، مصر ١٩٦٤.

ـ **الجنى الداني في حروف المعاني:** المرادي، حسن بن قاسم، ت ٧٤٩ هـ، تحـ طه محسن، جامعة الموصل ١٩٧٦.

(ح)

ـ **حاشية السيد الشريف على الكشاف:** علي بن محمد الجرجاني، ت ٨١٦ هـ، طبعت مع تفسير الكشاف للزمخشري، مط البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤.

ـ **حاشية الصبان على الأشموني:** الصبان، محمد بن علي، ت ١٢٠٦ هـ، البابي الحلبي بمصر.

ـ **حاشية الفناري (الفنري) على المطول:** الفناري، حسن جلبي بن محمد، ت ٨٨٦ هـ، مخطوطة المتحف العراقي (٣٠٠١٣).

ـ **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة:** السيوطي، تحـ أبي الفضل، البابي الحلبي بمصر ١٩٦٧ـــ١٩٦٨.

ـ **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر:** البيطار، عبد الرزاق، ت ١٣٣٥ هـ، تحـ محمد بهجة البيطار، دمشق ١٩٦٣.

(خ)

ـ **خزانة الأدب:** البغدادي، عبد القادر بن عمر، ت ١٠٩٣ هـ، تحـ عبد السلام محمد هارون، القاهرة ١٩٧٩ـــ١٩٨٦.

ـ **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر:** المحبي، محمد أمين ابن فضل الله، ت ١١١١ هـ، مصر ١٢٨٤ هـ.

(د)

ـ **الدرر الكامنة:** ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت ٨٥٢ هـ، تحـ محمد سيد جاد الحق، مصر ١٩٦٦.

ـ **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون:** السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، ت ٧٥٦ هـ، تحـ أحمد محمد الخراط، دمشق ١٩٨٦....

ـ **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**: ابن فرحون، ابراهيم ابن علي، ت ٨٥٢ هـ، تحـ د. محمد الأحمدي أبو النور، القاهرة.
ـ **ديوان امرىء القيس**: تحـ أبي الفضل، القاهرة ١٩٦٩.
ـ **ديوان جرير**: تحـ نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر.
ـ **ديوان ابن الدمينة**: تحـ أحمد راتب النفاخ، القاهرة ١٩٥٩.
ـ **ديوان الهذليين**: مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٦٥.

(ر)

ـ **رسالة على مسألة الكحل من الكافية**: النكساري، شمس الدين محمد بن ابراهيم، ت ٩٠١ هـ، تحـ د. عبد الفتاح الحموز، فصلة من مجلة مؤتة للبحوث والدراسات م٢ ع٢، الأردن ١٩٨٧.
ـ **رصف المباني في شرح حروف المعاني**: المالقي، أحمد بن عبد النور، ت ٧٠٢ هـ، تحـ أحمد محمد الخراط، دمشق ١٩٧٥.

(ز)

ـ **الزاهر في معاني كلمات الناس**: ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، ت ٣٢٧ هـ، تحـ د. حاتم صالح الضامن، بيروت ١٩٧٩.

(ش)

ـ **شذرات الذهب**: ابن العماد الحنبلي، عبد الحي، ت ١٠٨٩ هـ، مكتبة القدسي بمصر ١٣٥٠ هـ.
ـ **شرح أبيات مغني اللبيب**: عبد القادر البغدادي، تحـ عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دمشق ١٩٧٣ـ١٩٨١.
ـ **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**: الأشموني، علي بن محمد، ت ٩٢٩ هـ، البابي الحلبي بمصر.

ــ **شرح الدماميني على مغني اللبيب (القسم الأول)**: الدماميني، نُشر بحاشية الجزء الأول من (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام) للشمني. وهو نفسه الموسوم بـ (تحفة الغريب) الذي سلف ذكره.

ــ **شرح الرضي على الكافية**: الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن، ت ٦٨٦ هـ، تحـ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي.

ــ **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: بهاء الدين بن عقيل، ت ٧٦٩ هـ، تحـ محمد محيي الدين عبد الحميد، مط السعادة بمصر ١٩٦٤.

ــ **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**: ابن مالك، جمال الدين محمد، ت ٦٧٢ هـ، تحـ عدنان الدوري، بغداد ١٩٧٧.

ــ **شرح قطر الندى (مجيب الندا)**: الفاكهي، عبدالله بن أحمد، ت ٩٧٢ هـ، مط البابي الحلبي بمصر ١٩٣٤ (طُبع بهامش: حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى: للحمصي العليمي المتوفي سنة ١٠٦١ هـ).

ــ **شرح الكرماني على صحيح البخاري**: الكرماني، محمد بن يوسف، ت ٧٨٦ هـ، المطبعة البهية المصرية ١٩٣٧.

ــ **شرح المفصل**: ابن يعيش، يعيش بن علي، ت ٦٤٣ هـ، الطباعة المنيرية بمصر.

ــ **شرح المقدمة المحسبة**: ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، ت ٤٦٩ هـ، تحـ خالد عبد الكريم، الكويت ١٩٧٦ـــ١٩٧٧.

ــ **شعر الكميت بن زيد**: د. داود سلوم، النجف ١٩٦٩.

ــ **شفاء العليل في ايضاح التسهيل**: السلسيلي، محمد بن عيسى، ت ٧٧٠ هـ، تحـ د. الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، مكة المكرمة ١٩٨٦.

ـ **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**: طاش كبري زادة، ت ٩٦٨ هـ، بيروت ١٩٧٥.

(ص)

ـ **الصحاح**: الجوهري، اسماعيل بن حماد، ت ٣٩٣ هـ، تحـ أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة ١٩٥٦.

(ض)

ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، ت ٩٠٢ هـ، مصر ١٣٥٣ هـ ـ ١٣٥٥ هـ.

(ط)

ـ **الطالع السعيد الجامع لأسماء الفضلاء والرواة بأعلى الصعيد**: الأدفوي، جعفر بن تغلب، ت ٧٤٨ هـ، تحـ سعد محمد حسن، القاهرة ١٩٦٦.

ـ **طبقات الحفاظ**: السيوطي، تحـ علي محمد عمر، القاهرة ١٩٧٣.

ـ **طبقات الشافعية**: السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، ت ٧٧١ هـ، تحـ الطناحي والحلو، مصر.

ـ **طبقات المفسرين**: الداودي، محمد بن علي، ت ٩٤٥ هـ، تحـ علي محمد عمر، القاهرة ١٩٧٢.

ـ **طبقات النحويين واللغويين**: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، ت ٣٧٩ هـ، تحـ أبي الفضل، دار المعارف بمصر ١٩٧٣.

(ع)

ـ **عمدة القاري في شرح صحيح البخاري**: العيني، بدر الدين محمود ابن أحمد، ت ٨٥٥ هـ، المطبعة المنيرية بمصر.

(غ)

ـ **غاية النهاية في طبقات القراء:** ابن الجزري، محمد بن محمد، ت ٨٣٣ هـ، تحـ برجستراسر وبرتزل، القاهرة ١٩٣٢ـ١٩٣٥.

(ف)

ـ **الفاخر:** المفضل بن سلمة، ت ٢٩١ هـ، تحـ الطحاوي، مصر ١٩٦٠.

ـ **فتح الباري في شرح صحيح البخاري:** ابن حجر العسقلاني، القاهرة.

ـ **فوات الوفيات:** ابن شاكر الكتبي، محمد، ت ٧٦٤ هـ، تحـ د. احسان عباس، بيروت ١٩٧٣ـ١٩٧٤.

(ق)

ـ **القاموس المحيط:** الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ت ٨١٧ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧.

ـ **قلائد العقيان:** الفتح بن خاقان، ت ٥٢٩ هـ، مصورة عن طبعة باريس، وضع فهارسها محمد العنابي، تونس ١٩٦٦.

(ك)

ـ **الكتاب:** سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، ت ١٨٠ هـ، بولاق ١٣١٦ هـ ـ ١٣١٧ هـ.

ـ **الكشاف:** الزمخشري، محمد بن عمر، ت ٥٣٨ هـ، مط الحلبي بمصر ١٩٥٦.

ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** حاجي خليفة، ت ١٠٦٧ هـ، استانبول ١٩٤١.

ـ **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة:** نجم الدين الغزي، محمد بن محمد، ت ١٠٦١ هـ، تحـ د. جبرائيل سليمان جبور، بيروت ١٩٨٧.

(ل)

ـ **لباب الإعراب**: الإسفراييني، تاج الدين محمد بن محمد، ت ٦٨٤ هـ، تحـ بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، الرياض ١٩٨٤.

ـ **لسان العرب**: ابن منظور، محمد بن مكرم، ت ٧١١ هـ، بيروت ١٩٦٨.

(م)

ـ **مجموعة رسائل ابن عابدين**: ابن عابدين، محمد أمين، ت ١٢٥٢ هـ، استانبول ١٣٢٥ هـ.

ـ **مرآة الجنان**: اليافعي، عبدالله بن أسعد، ت ٧٦٨ هـ، بيروت ١٩٧٠.

ـ **المزهر**: السيوطي، تحـ جاد المولى وآخرين، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٨.

ـ **المسائل السفرية**: ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف، ت ٧٦١ هـ، تحـ د. حاتم صالح الضامن، بيروت ١٩٨٣.

ـ **مشكل اعراب القرآن**: مكي بن أبي طالب القيسي، ت ٤٣٧ هـ، تحـ د. حاتم صالح الضامن، بيروت ١٩٨٤.

ـ **المطول على التلخيص**: التفتازاني، مسعود بن عمر، ت ٧٩١ هـ، استانبول ١٣٣٠ هـ.

ـ **معاني الحروف**: الرماني، علي بن عيسى، ت ٣٨٤ هـ، تحـ د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة ١٩٧٣.

ـ **معاني القرآن**: الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، ت ٢١٥ هـ، تحـ د. فائز فارس، الكويت ١٩٧٩.

ـ **معاني القرآن**: الفرّاء، يحيى بن زياد، ت ٢٠٧ هـ، ج١ تحـ نجاتي والنجار، ج٢ تحـ النجار، ج٣ تحـ شلبي، القاهرة ١٩٥٥ـ١٩٧٢.

ـ **معاني القرآن واعرابه**: الزجاج، أبو اسحاق ابراهيم بن السري، ت ٣١١ هـ، تحـ د. عبد الجليل عبده شلبي، القاهرة ١٩٧٣ـ١٩٧٤.

— **معجم الأدباء**: ياقوت الحموي، ت ٦٢٦ هـ، مط دار المأمون بمصر ١٩٣٦.

— **معجم المؤلفين**: عمر رضا كحالة، مط الترقي بدمشق ١٩٦١.

— **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**: محمد فؤاد عبد الباقي، دار مطابع الشعب بمصر.

— **مغني اللبيب**: ابن هشام الأنصاري، تحـ د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، لبنان ١٩٦٤.

— **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**: طاش كبري زادة، تحـ كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، مصر.

— **المقتضب**: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، ت ٢٨٥ هـ، تحـ محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة.

— **منثور الفوائد**: أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، ت ٥٧٧ هـ، تحـ د. حاتم صالح الضامن، بيروت ١٩٨٣.

(ن)

— **النجوم الزاهرة**: ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف، ت ٨٧٤ هـ، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

— **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**: الأنباري، تحـ أبي الفضل، مصر.

— **نظم العقيان في أعيان الأعيان**: السيوطي، تحـ د. فيليب حتي، نيويورك ١٩٢٧.

— **النور السافر في أخبار القرن العاشر**: عبد القادر بن شيخ العيدروسي، ت ١٠٣٨ هـ، نشره محمد رشيد الصفار، بغداد ١٩٣٤.

— **نور القبس من المقتبس**: اليغموري، يوسف بن أحمد، ت ٦٧٣ هـ، تحـ زلهايم، مط الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٤.

(هـ)

ـ **هدية العارفين:** اسماعيل باشا البغدادي، ت ١٣٣٩ هـ، استانبول ١٩٦٤.

ـ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** السيوطي، تحـ د. عبد العال سالم مكرم، الكويت ١٩٧٥ـ١٩٨٠.

(و)

ـ **وفياتِ الأعيان:** ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد، ت ٦٨١ هـ، تحـ د. احسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

الفهارس العامة

(١)
فهرس الآيات القرآنية

فهرس القوافي

أنصاف الأبيات

فهرس الأعلام

فهرس الكتب

فهرس التراكيب